

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨١٩٩**

الخميس، ٨ آذار/مارس ٢٠١٨ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة كاغ	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونتيسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيدة كاردونا موسكوسو
	بيرو	السيد ميثا كواردا
	السويد	السيدة سودير
	الصين	السيد ما تشاو تشو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد فاسيلنكو
	كوت ديفوار	السيد تانوه – بوتشويه
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة أندرييفا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

جدول الأعمال

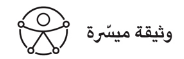
الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2018/165)

1806396 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2018/165)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، بلجيكا، تركيا، كندا، والهند إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأرحب باسم المجلس بمعالي السيدة جولي بيشوب وزيرة خارجية أستراليا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالين إلى المشاركة في هذه الجلسة، السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. والسيدة حبيبة سرابي، نائبة رئيس المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، والسيدة مريم صفي، المديرة التنفيذية لمنظمة بحوث السياسات العامة والدراسات الإنمائية.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيدة جوان أدمسون، القائمة بالأعمال بالنيابة في وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/198 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من هولندا.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/165 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

والمجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية :) نتيجة التصويت هي كما يلي: نال مشروع القرار ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٠٥ (٢٠١٨).

وإذ أشير إلى المذكرة الأخيرة لمجلس الأمن بشأن أساليب عمله (S/2017/507)، أود أن أحث جميع المشاركين الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، على الإدلاء ببياناتهم في مدة خمس دقائق أو أقل. وتحث المذكرة ٥٠٧ مقدمي الإحاطات أيضا على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. ونحث مقدمي الإحاطات أيضا إلى اقتصار ملاحظاتهم الأولية على ١٥ دقيقة أو أقل.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ياماموتو.

السيد ياماموتو (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة بشأن أفغانستان في اليوم الدولي للمرأة. وأود أن أعرب عن تقديري لمبادرة الوزيرة كاغ بقيادة وفد النساء اليوم وأن تشجع الأعضاء الآخرين

على أن يحذوا الحذو نفسه. ويسرني أيضا غاية السرور انضمام السيدة سرابي والسيدة صفي إلى الوفد الأفغاني اليوم. وهما امرأتان مهنيتان متميزتان في عملهما الرامي للنهوض بالسلام في أفغانستان.

وشهد أعضاء المجلس بأنفسهم بأهمية حقوق المرأة وتمكينها أثناء زيارتهم الأخيرة إلى كابل. وأنا على يقين من أنهم قد أعجبوا بقدر ما أعجبت بصمود المرأة الأفغانية التي تحافظ على النسيج الاجتماعي، وسأتطرق إلى برنامج المرأة والسلام والأمن خلال إحاطتي هذه.

وفي الأسبوع الماضي استضافت أفغانستان المؤتمر الثاني لعملية كابل بشأن التعاون في مجالي السلام والأمن. ويؤيد جميع المشاركين في المؤتمر الدعوة إلى إجراء محادثات مباشرة بين الحكومة وحركة طالبان دون شروط مسبقة. وتتفق جميع الأطراف المعنية بما فيها طالبان على أن أي تسوية سياسية عن طريق التفاوض هي السبيل إلى إنهاء النزاع.

وعرض الرئيس أشرف غني السلم على طالبان دون شروط مسبقة ووضع مسارا للمفاوضات مقترنا بمجموعة من المقترحات المحددة بغية تهيئة حيز ملائم لبدء المحادثات. ولا يزال عرض المفاوضات مطروحا على الطاولة. ويتحتم الآن على طالبان تقديم عرضها الخاص بها والشروع في محادثات مباشرة مع الحكومة لأجل وضع حد لمعاناة الشعب الأفغاني. وحجة طالبان أنها لن تجري محادثات مع الحكومة الأفغانية لأن النزاع ليس بين الأطراف الأفغانية وهو لا يخفي حقيقة أن عشرات الآلاف من أفراد الشعب الأفغاني يقتلون ويشوهون كل عام في المواجهات المباشرة بين طالبان والقوات الحكومية.

ويتطلب صنع السلام والتواصل مع المعارضين التحلي بالعزم والشجاعة وتحقيق الوحدة الوطنية قبل كل شيء. وإذ انظر إلى التطورات الأخيرة في السياسة المحلية، أجد لزاما علي أن أعرب عن شعوري بالقلق إزاء بعض الإجراءات التي قد تؤدي إلى تعميق الانقسامات في المجتمع. ويتعين على القادة السياسيين وضع المصلحة الوطنية فوق مصالحهم الحزبية. وتوفر الوحدة الوطنية الأساس الوحيد لاستمرار الدعم الدولي المقدم إلى أفغانستان ولتنفيذ الإصلاحات الفعالة. ويتطلب تحقيق الاستقرار السياسي إشراك الجميع. وينبغي حل المأزق السياسي الذي طال أمده فيما يتعلق بمنصب حاكم ولاية بلخ على وجه السرعة من خلال المفاوضات. ويجب ألا يؤدي ذلك إلى تقويض سلطة حكومة الوحدة الوطنية أو عرقلة التقدم المحرز نحو الاضطلاع بالمهام الحكومية الرئيسية. وتتيح الانتخابات المقبلة فرصة أخرى لضمان سيادة الوحدة والاستقرار وتمثيل سائر الجماعات.

ولدى زيارة أعضاء المجلس إلى أفغانستان في كانون الثاني/يناير بعثوا رسالة واضحة وقوية مفادها أنه لا بد من إجراء الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٨ والانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٩. وقد أُحرز منذ ذلك الحين تقدم سريع بشأن الأعمال التحضيرية لتسجيل الناخبين. وتواصل اللجنة الانتخابية المستقلة، تحت قيادة رئيسها الجديد، العمل جاهدة في الاستعدادات الانتخابية، إلا أن الجداول الزمنية ما تزال ضيقة. وقد سلّم رئيس اللجنة في أحد أول بياناته بأن من المرجح أن تؤجل الانتخابات إلى ما بعد التاريخ الحالي المقرر لها في تموز/يوليه ٢٠١٨ إلا أنه سيتم إجراؤها هذا العام ما دامت الأعمال التحضيرية لم تؤجل وأنه سيبدأ تسجيل الناخبين في الموعد المحدد في نيسان/أبريل.

ويجب على اللجنة الانتخابية المستقلة أيضا أن تركز على المجالات التي يمكنها الإنجاز فيها مع طلب المساعدة من الوكالات الحكومية الأخرى في المجالات التي تحتاج إلى تسريع العمل فيها مثل تعيين موظفي تسجيل الناخبين. ويجب على سلطة التسجيل المدني المركزية الأفغانية الآن أن تفعل كل ما في وسعها لتمكين المواطنين الأفغان المؤهلين من التسجيل بهدف

التصويت عن طريق إصدار بطاقات هوية المواطنين، المعروفة في أفغانستان باسم (tazkeras) لملايين الأشخاص الذين لم يحصلوا عليها.

والتواصل مع الجمهور مسألة مهمة. فالناخب الأفغاني سيحتاج إلى فهم أهمية الإدلاء بصوته، حتى وإن كانت لديه مخاوف جدية بشأن النظام الانتخابي نتيجة لتجارب سابقة. والأمم المتحدة تعمل مع المفوضية لكفالة مشاركة المرأة في كل مراحل الانتخابات - كمرشحة ومنظمة للحملات الانتخابية وناخبة.

والقانون الجنائي الجديد، الذي دخل حيز النفاذ في ١٤ شباط/فبراير، يعزز امتثال أفغانستان للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والعدالة الجنائية، وهو معلم بارز في إصلاح نظام العدالة الجنائية في البلد. ونرحب بحرارة بدخوله حيز النفاذ. وقد أدت بعثة الأمم المتحدة دوراً مهماً في صياغة هذا القانون. ويسرني أن أعلن اليوم، في اليوم الدولي للمرأة، أن مجلس الوزراء الأفغاني قد اعتمد التعديل اللازم للقانون الجنائي لضمان استمرار العمل بجميع الأحكام الواردة في قانون القضاء على العنف ضد المرأة، بما يوفر للمرأة الأفغانية الحماية القانونية المستمرة من العنف.

والمرأة تتأثر بالنزاع بشكل مفرط. فقد بلغ عدد القتلى والجرحى من الإناث في العام الماضي أكثر من ٢٠٠ ١ امرأة، معظمهن نتيجة للقتال البري والهجمات الانتحارية. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء الزيادة في عدد الضحايا المدنيين الناجمة عن الدولة الإسلامية في إقليم خراسان، فهي توسع انتشارها الجغرافي إلى ما وراء منطقة سيطرتها الحالية في شرق أفغانستان إلى شمالها. ونحن نرصد هذه التطورات بعناية بالغة في ضوء ما قد يترتب عليها من آثار مزعزعة للاستقرار في الشمال وما وراءه.

وأود أن أنتقل إلى مسألة أخرى ذات أهمية ملحة، وهي مسألة اللاجئين والنازحين. فقد استضافت باكستان وإيران اللاجئين الأفغان بسخاء لعقود وفي أوقات صعبة للغاية، ونحن نقدر مساهمة البلدين. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن ١,٥ مليون شخص قد عادوا إلى أفغانستان في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. والحكومة الأفغانية رحبت بعودة مواطنيها، ولكن هذه الأعداد الغفيرة بلا شك تضغط على قدرة الحكومة على تقديم الخدمات. وللأسف، فإن الضمانات التي تكفل للعائدين الحصول على الأرض والمسكن والخدمات الأساسية لم تتحقق. ونعتقد أنه لا بد من معالجة تلك الفجوة قبل تشجيع المزيد من المواطنين على العودة إلى وطنهم طواعية. ومن الممكن، بل من المرجح أن يعود مئات الآلاف من الأفغان قادمين من باكستان هذا العام وحده. وفي حين أن دوائر المعونة الدولية تعد خططاً طارئة لتقديم مساعدة قصيرة الأجل، فإن المسؤولية عن حماية المواطنين ورفاههم تقع على عاتق الدولة. وببساطة، لا يمكن لغير الدولة أن توفر الأراضي وتضمن حقوق الملكية وتقدم الخدمات بشكل ملائم وكاف.

وفيما يتعلق بالاستثمار وتحسين الاقتصاد الأفغاني، يسرني أن أشير إلى الاحتفال في أفغانستان مؤخراً بوضع حجر الأساس لبناء خط أنابيب تركمانستان - أفغانستان - باكستان - الهند. ومن خلال هذا الخط الذي يمتد لما يقرب من ٠٠٠ ٢ كيلومتر، سيمكن نقل ٣٣ بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى باكستان والهند عبر أفغانستان. ولم يكن بدء العمل في هذا المشروع نجاحاً للتعاون والتكامل الإقليميين فحسب، بل كان أيضاً بداية لتنفيذ مشروع طويل الأمد في أفغانستان سيسهم إسهاما كبيرا في اعتمادها على الذات اقتصادياً.

وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تقدر اعتماد المجلس لولاية متجددة للبعثة. لدينا مهام كبيرة تنتظرنا هذا العام، بما في ذلك جهود السلام والانتخابات القادمة والمؤتمر الوزاري بشأن أفغانستان، الذي تتطلع الأمم المتحدة إلى استضافته مع حكومة أفغانستان في جنيف في ٢٨ تشرين

الثاني/نوفمبر. ولا بد لي أيضا من الإشارة إلى المجالات الحاسمة لحقوق الإنسان والإصلاح، بما في ذلك ما يتعلق بجهود مكافحة الفساد. وإذ نعمل مع شعب وحكومة أفغانستان ومن أجلهما، فإننا ننتظر من مجلس الأمن أن يمنحنا ولاية واضحة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد ياماموتو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سرابي.

السيدة سرابي (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف لي حقاً أن أكون هنا اليوم لتمثيل المرأة الأفغانية. وأشكر وفد هولندا على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه الجلسة.

ويحدوني أمل كبير في أن يكون مجلس الأمن قد كون صورة واضحة جدا بشأن الحالة خلال زيارته الأخيرة لكابل. وأشكر المجلس على حضوره لزيارتنا. ومن المؤكد أن ذلك سيهيئ فرصاً جديدة للتأكيد مجدداً على دعم المجلس لشعب أفغانستان، وخاصة للمرأة الأفغانية. فحياة المرأة في أفغانستان شهدت تغيرا ملحوظا في السنوات السبع عشرة الماضية، وهناك عاملان مسؤولان عن هذا التغيير.

وأحد هذين العاملين يتمثل في الجهود الدؤوبة التي تبذلها النساء أنفسهن وكفاحهن المستمر؛ أما العامل الآخر فهو دستور أفغانستان الذي يشتمل على مواد هامة لصالح المرأة مكنتها من المشاركة في القضايا السياسية والاجتماعية في البلد. وبالإضافة إلى الدستور الأفغاني، الذي ينص على المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، فقد انضمت أفغانستان في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعلاوة على ذلك، اعتمدت قوانين بشأن القضاء على العنف ضد المرأة ومنع التحرش الجنسي.

ولدى أفغانستان اليوم طائفة واسعة من السياسات الوطنية والالتزامات الدولية لدعم تمكين المرأة. ودستور أفغانستان يكفل حقوقاً متساوية أمام القانون لكل من النساء والرجال. وبالمثل، فإن الدستور يكفل حصول المرأة على التعليم والرعاية الصحية والإدماج الاجتماعي. وبعد مرور ١٧ عاما، وضعت أفغانستان من التشريعات والسياسات والخطط الوطنية الرئيسية ما يزيد من التزام الحكومة بتعزيز مشاركة المرأة ومساواتها في الحقوق.

وشغل المرأة الأفغانية بعض المناصب الرئيسية لصنع القرار على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات أمر لافت للنظر. كما أن حضور المرأة اليوم في مجلس الوزراء والبرلمان ومجلس الشيوخ ومجالس المقاطعات والمجلس الأعلى للسلام وقطاع الأمن والمجتمع المدني أمر جدير بالملاحظة أيضاً. وقد أنشئت وظيفة نائب المدعي العام المعني بمنع العنف ضد المرأة، وهناك حاليا ٢٤٢ امرأة بين المدعين العامين العاملين في مختلف الإدارات، بما فيها تلك المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة. وهناك أيضاً ٣٠٠ قاضية يعملن على كفالة سيادة القانون ومنع العنف ضد المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ٨٠٠ من الإناث من أصل ٠٠٠ ٤ محام جنائي. وإلى جانب ذلك، تعمل وحدات الاستجابة الأسرية بنشاط في جميع المقاطعات الأربع والثلاثين. وفيما يتعلق بقطاع الأمن، يعمل ما مجموعه ١٤٤ ٣ شرطية في وزارة الداخلية، بهدف زيادة هذا العدد إلى ٠٠٠ ٥. وتقوم ٥٠٠ ١ امرأة حاليا بدور نشط في وزارة الدفاع.

وقد أدت المبادرات التي اتخذتها الحكومة إلى تحقيق إنجازات كبيرة في مجالي التعليم والتدريب، مما ساعد على زيادة عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس من ٣,٥ مليون فتاة في عام ٢٠١٣ إلى ٣,٦ مليون في عام ٢٠١٥، أي بنسبة ٤٠ في المائة من مجموع عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس. والفتيات الصغيرات يواصلن الدراسة بالتعليم العالي بعد التخرج من المدرسة، سواء في البلد أو في الخارج.

وارتفع عدد الأساتذة في الجامعات الحكومية من إلى ١٥٩ ٣ إلى ٥٨٢ ٥ خلال ثلاث سنوات، منهم ٧٧٤ إمْرَأة.

ومن الجدير بالذكر أن حكومة الوحدة الوطنية لم تقصر وجود المرأة في وزارة شؤون المرأة فحسب، وأن دور المرأة في الحوكمة قد توسع ليشمل جميع الإدارات. فعلى سبيل المثال، من المكفول أن تمثل النساء ٥٠ في المائة من المشاركين في برنامج ميثاق المواطن ذي الأولوية الوطنية.

في تموز/يوليه ٢٠١٥، أطلقت حكومة أفغانستان خطة عملها الوطنية الأولى بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتتضمن الخطة مسألة التعاون مع الوكالات الحكومية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتضم قيادة الحكومة ٣ وزيرات و ١١ امرأة في منصب نائب وزير، ولكن الجدير بالذكر هو وجود عدد كبير من النساء في مستوى الإدارة الوسطى.

لقد أحرزت المرأة الأفغانية تقدما كبيرا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. على سبيل المثال، تم إنشاء الغرفة التجارية للمرأة من أجل تمكين ودعم النساء الأفغانيات في الأعمال التجارية. نحن فخورون بنمو دور المرأة في المجتمع المدني. على الرغم من أنهن لا يزلن يافعات، إلا أن مهارتهن في مجال الدعوة جديرة بالثناء. ويعمل ما يقرب من ٢ ٠٠٠ موظفة بشكل نشط في قطاع الإعلام، حيث تدير النساء ما يصل إلى ٥٠ وسيلة من وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية والسمعية.

وتمثل مشاركة المرأة في الرياضة إنجازا ملموسا آخر. ويتجاوز عدد الفتيات الأفغانيات المشاركات في الألعاب الرياضية الآن ١٢ ٠٠٠ فتاة، وقد استطعن الفوز، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بـ ٥٠ ميدالية خارج البلد. وقد تم تمثيل الرياضيات من النساء تمثيلا جيدا في مختلف الألعاب الرياضية، لا سيما بطولة كأس جبل باميان للسلام لسباق الدراجات الهوائية.

وتشارك المرأة مشاركة فاعلة في عملية السلام. ومن بين مجموع أعضاء المجلس الأعلى للسلام البالغ عددهم ٦٥ عضواً، هناك إمرأة تتبوّأ منصبا قياديا، و ٤ أعضاء في السلطة التنفيذية و ١٢ عضوا في الجمعية العامة هم من النساء. كما أن هناك ٦٣ امرأة يعملن كأعضاء في لجنة السلام الإقليمية البالغ عددها ٣٢٠ عضوا. وفي الوقت الحاضر، يتم تمثيل المرأة على جميع المستويات في المجلس الأعلى للسلام. وفي المجلس الأعلى للسلام، فإن القيادة وجميع الأعضاء – بمن فيهم أنا شخصيا، بصفتي نائبة للرئيس – تتمسك دائما بفكرة أن السلام بدون المشاركة المجدية للمرأة هو أمر مستحيل، وتحترم هذه الفكرة. ولذلك، نحن ملتزمون بتعزيز دور المرأة على جميع مستويات عملية بناء السلام، وضمان مشاركتها في المناصب القيادية وضمان حقوقها.

ويعتقد المجلس الأعلى للسلام، كما أعتقد أنا شخصيا، أن السلام الاجتماعي يمهد الطريق أمام السلام السياسي. ولهذا السبب، أطلقنا شبكة السلام النسائية، التي نسميها ”أمهات السلام“. وقد اكتملت الآن المرحلة الأولى، وستبدأ المرحلة الثانية قريبا، في أواخر آذار/مارس. وستعمل الشبكة على إحداث تغييرات في عقلية الناس من العنف إلى السلام.

كما أنشأ المجلس الأعلى للسلام مجلسا استشاريا للمرأة، حيث ستلتقي نساء ريفيات من ٣٤ مقاطعة، بالإضافة إلى أعضاء لجنة السلام في المقاطعات، على أساس فصلي لتقاسم شواغلهن وأفكارهن المتعلقة بتحسين عملياتنا. ونحن ملتزمون بزيادة عدد الأعضاء الإناث في اللجنة من اثنين إلى ثلاثة في كل مقاطعة.

وفي المؤتمر الثاني لعملية كابل، تشاطرت الحكومة الأفغانية خريطة الطريق للسلام. وقد عرض الرئيس الأفغاني أشرف غني إجراء محادثات مع حركة طالبان بدون شروط مسبقة. وأضاف:

> ”سيتم الاعتراف بحركة طالبان كحزب سياسي في هيكل الدستور ومن قبل الحكومة الأفغانية إذا امتثلت لسيادة القانون واحترمت حقوق المرأة، وهي إحدى الأولويات الاستراتيجية لشركاء أفغانستان الدوليين.“

كما أن أحد المواضيع المذكورة في الاقتراح هو وضع آلية من أجل حقوق وسلامة جميع المواطنين في أفغانستان، ولا سيما النساء، وفقا للدستور.

هذه هي إنجازات المرأة الأفغانية، ولكن لا تزال هناك بعض التحديات، وسأسلط الضوء على أهمها فقط. أولا، لا يزال مستوى العنف ضد المرأة مرتفعا للغاية في جميع أنحاء أفغانستان. ثانيا، هناك نقص في الوعي وفي سيادة القانون حول تنفيذ المساواة بين الجنسين. ثالثا، من الصعب الحصول على التعليم العالي، لا سيما بالنسبة للفتيات المتزوجات وهن يافعات ولا يمكنهن مواصلة تعليمهن. رابعا، ما زالت الحملات الانتخابية للنساء، لا سيما في المناطق الريفية، تشكل تحديا.

أود أن أقدم التوصيات التالية.

يجب أن نكفل أن حقوق المرأة غير قابلة للتفاوض على أي مستوى من مستويات الحوار السلمي. يجب أن نقطع تعهدا بإدراج المشاركة الهادفة للمرأة في جميع الخطط على طاولة المفاوضات وفي صنع القرار في عمليات السلام والمصالحة. ويجب أن نضمن أن النساء الأعضاء في لجان السلام الإقليمية، لديهن القدرة على التفاوض وممارسة الضغط. كما يجب علينا أن نكفل تخصيص ميزانيات محددة وكافية، وما يقابلها من آليات التمويل، من أجل التنفيذ الفعال لخطة العمل الوطنية بشأن قرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وإشراك المرأة في المبادرات المتصلة بتحسين سبل العيش والمشاريع المجتمعية بغية تعزيز النتائج الإنمائية والتصدي للمخاطر.

وتتوقع المرأة الأفغانية من شركائها الوقوف إلى جانبها، وإحلال السلام والأمن والقضاء على تفشي ظاهرة الإرهاب، لأنه إذا كنا نحن الضحايا الأساسيين اليوم، فبالتأكيد ستكون أخريات غداً هن الضحايا القادمة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة سرابيعلى إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة صفي.

السيدة صفي (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس اليوم. أود أن أشكر هولندا، بوصفها رئيس المجلس لهذا الشهر، على دعوتي لتشاطر وجهات نظري بشأن عملية السلام الأفغانية.

واليوم، بصفتي إحدى بناة السلام وعضوة في مجتمع البحوث في أفغانستان، أود أن أتطرق إلى الاتجاهات الحالية والأوضاع على أرض الواقع والمسائل الرئيسية المتعلقة بعملية السلام الأفغانية. إن وجهات النظر التي سأتبادلها مع المجلس اليوم قد تم التوصل إليها بعمق بعد مشاورات عبر عقد من الزمن توليت قيادتها كجزء من جهودنا في منظمة أبحاث سياسات ودراسات التنمية، مع قطاعات مختلفة وأفراد من المجتمع والنساء الأفغانيات الشجاعات الصامدات.

لقد شهدت أفغانستان تقدما كبيرا منذ العام ٢٠٠١. ويتجلى ذلك في ظهور جيل جديد مشرق ونابض بالحياة من الشباب وتمثيل المرأة في جميع قطاعات المجتمع الأفغاني وتعزيز نظام حكم ديمقراطي واعد. قبل سبعة عشر عاما، حل الأمل محل اليأس عندما بدأ الأفغان سلوك الطريق نحو مستقبل سلمي ومستقر يصبح فيه النزاع ذكرى بعيدة. وقد رحبنا بالاستثمار والالتزام الدوليين من أجل دعم هذا الأمل.

ولكن بينما أتكلم هنا، يجب أن أقول لأعضاء المجلس إن هذا الأمل يتلاشى. فقد أصبح مسرح النزاع أكثر إرباكاً وتعقيدا وفتكا. في عام ٢٠٠١، كنا نقاتل جماعة واحدة؛ أم الآن فإننا نقاتل أكثر من ٢٠ منظمة إرهابية دولية وإقليمية. وقد أصبحت المناطق الآمنة ميادين قتال تمتد من من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. إن حركة طالبان، وشبكة حقاني المنتسبة

لها، والمقاتلين المنتسبين إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يستهدفون حاليا المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

وفي عام ٢٠٠٩، قتل ٢٨٥ إمرأة نتيجة للنزاع الدائر.

وكما ذُكر من قبل، ارتفع ذلك العدد إلى ١,٢٢٤ في عام ٢٠١٧. وهذا أمر يبعث على القلق الشديد. وينبغي ألا ننسى مقتل شكرية ذات التسعة أعوام في العام الماضي عندما مسافرة مع عائلتها من ولاية غزني إلى كويتا حيث أوقفهم المتمردون واحتجزوهم ثم قطعوا رؤوسهم لاحقا. لقد أدى ذلك الحادث إلى احتجاجات في جميع أنحاء البلد وأوضح تماما أن الأفغان لن يتسامحوا في الإفلات من العقاب مع الذين يستهدفون المدنيين.

وعلى الرغم من أنّ طالبان تلتزم بمدونة قواعد السلوك المتعلقة بحماية المدنيين، لا تزال الجماعة تواصل شن الهجمات في المناطق المكتظة بالسكان، غير مكترثة بحياة المدنيين. إنني أناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يضمنا عدم المس بالعدالة الانتقالية في السعي إلى تحقيق السلام والمصالحة. لقد أظهر لنا اتفاق السلام مع الحزب الإسلامي، الذي تم التوقيع عليه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أنه يمكن إحلال السلام في أفغانستان. غير أنه بيّن لنا أيضا مدى السهولة التي تقوم بها الجهات الفاعلة بتهميش حاجة المجتمع إلى تضميد الجراح واستبعاد المرأة ومشاركة المجتمع المدني، واتخاذ الخطوات التي تعزز ثقافة الإفلات من العقاب في السعي لتحقيق السلام.

وعلى الرغم من أنّ التحديات الأمنية لا تزال المصدر الرئيسي للقلق، لكنها ليست السبب الوحيد لليأس في صفوف الأفغان. فالنتائج التي توصلنا إليها مؤخرا تشير إلى أن انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي يسيران جنبا إلى جنب، وهما المحركان الرئيسيان للأفغان الفارين. وللمرة الأولى في تاريخ أفغانستان، نشهد الآن الشابات الأفغانيات غير المتزوجات يشكلن جزءا كبيرا ممن يشرعون في الرحلة الخطيرة خارج البلاد.

وكما وصفت السيدة سرابي قبل قليل، بلغت الجولة الثانية من عملية كابول ذروتها في الأسبوع الماضي عندما قدمت الحكومة الأفغانية لحركة طالبان للمرة الأولى عرضا مفصلا للسلام. وعلى الرغم من وجود توافق وطني في الآراء منذ وقت طويل على الحاجة إلى السلام بين الأفغان، لا تزال هناك شواغل خطيرة ومتباينة بشأن أفضل السبل للمضي قدما في سبيل إحلال السلام. ولا تزال هناك أسئلة أساسية بشأن ما إذا كان الوقت قد حان لإجراء تلك المفاوضات. ما هي الخطوط الحمراء للتفاوض؟ وكيف ستبدو العدالة في التسوية النهائية؟ وكيف ستحظى حقوق المرأة بالدعم والحماية؟ وكيف ستُضمن مشاركة المرأة على جميع المستويات في تنفيذ ورصد أي اتفاق يتم التوصل إليه؟ وما هو الطريق إلى الأمام بعد التوصل إلى اتفاق السلام، وماذا سيعني ذلك السلام بالنسبة لمختلف قطاعات المجتمع الأفغاني؟

بالنسبة للنساء، من الحتمي أن تحدد الدولة نوع السلام الذي سينشأ من المصالحة. إنّ النتائج التي توصلنا إليها تبين أن النساء يعتقدن أن مستقبل حقوقهن يرتبط ارتباطا وثيقا بنتائج عملية السلام. لقد أخبرتنا حبيبة من مقاطعة قندوز أنه لا ينبغي أن تكون المكاسب التي تحققت في الأعوام الـ ١٧ الماضية في مجال تمكين المرأة، وحرية التعبير، وحقوق الإنسان والقيم المدنية مفتوحة للتفاوض. وفيما يتعلق بمسألة إعادة إدماج المقاتلين السابقين والنساء، لا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، فقد أعربوا عن خشيتهم من تصعيد العنف وزيادة قمع المرأة. ومما يبعث على بالغ القلق أيضا هو كيفية رصد الذين أُعيد إدماجهم بعد التوصل إلى اتفاق السلام.

إن خطة العمل لقد أطلقتها الحكومة الأفغانية في عام ٢٠١٥ بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، تتيح إمكانات كبيرة لتعزيز مشاركة المرأة في جميع المجالات المتصلة بالسلام والأمن. غير أن تنفيذها لا يزال يعاني

من نكسات، مما يجعل صوت المرأة مجرد رمز عند مستويات صنع القرار. فعلى سبيل المثال، رغم أن الوحدات المعنية بالمسائل الجنسانية قد أُدْخلت في الهياكل القانونية لمعظم الوزارات، إلاّ أنها تفتقر إلى الأدوات اللازمة والميزانية الضرورية لتنفيذ ولاية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لقد حان الوقت لتوسيع نطاق أدوار المرأة من مجرد الحضور إلى المشاركة النشطة، والتشاور والإدماج. ويتعين على بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان والحكومة الأفغانية ومنظمات المجتمع المدني أن تعمل معا من أجل تحديد العوائق واعتماد تدابير ملموسة وحقيقية لسد تلك الثغرات. حينئذ فقط يمكننا تهيئة الحيز الذي تتمكن فيه المرأة، بصورة رسمية أو غير رسمية، من الاضطلاع بدورها.

وهناك أيضا فرق كبير بين شعارات الملكية المحلية وكيفية التنفيذ الفعلي لها. إن الطابع الانتقائي للمجلس الأعلى للسلام في اختيار السرود التي يدرجها في خطته للسلام والجهات المدنية الفاعلة التي يقرر التواصل معها والأولويات التي يختار التركيز عليها كلها بالعديد من الناس إلى التشكيك في مشروعيته ومصداقيته وحياده.

على الرغم من إحراز تقدم حقيقي وهادف، لا تزال الحكومة الأفغانية ضعيفة مع تزايد العبء المالي والأمني والاضطرابات الداخلية. لذلك يجب علينا أن ندرك أن أي تغييرات يُقترح إدخالها على الدستور نتيجة لاتفاق السلام يجب ألا تقوض حقوق جميع المواطنين الأفغان وحرياتهم. وأناشد مجلس الأمن أن يراقب عن كثب إدخال أي تعديلات على الدستور، ويكفل أن يكون تسلسل أنشطة وعروض صنع السلام مدعومة بتدابير بناء الثقة من حركة طالبان، وأخيرا، تيسير زيادة التفاعل بين المجلس الأعلى للسلام والجهات الفاعلة المتنوعة في المجتمع الأفغاني لضمان تمثيل جميع السرود ودعمها من خلال توافق الآراء الوطني.

في الختام، تبين لنا تجارب الماضي أن دعم أي عملية السلام بقيادة وملكية أفغانية ليس كافيا لمنع الإرهاب ومكافحته. وعندما سألنا النساء على المستوى الريفي عما شاهدنه كعقبة أمام تحقيق السلام في أفغانستان، ركزت جميعهن تقريبا على التدخل الإقليمي. إن على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يقنعا باكستان بالمشاركة البناءة في جميع الجهود الرامية إلى الحد من التهديد الذي يشكله الإرهاب، ودعم الحوار بين الأفغان من أجل السلام.

لقد أعرب شركاء أفغانستان الدوليون مرارا وتكرار عن نيتهم وإرادتهم للوقوف مع شعب أفغانستان لإحلال السلام والأمن والاستقرار على نحو دائم. واليوم، أحث الحاضرين على الوقوف إلى جانبنا وليس خلفنا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة صفي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد سايكال (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة هولندا على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم بشأن أفغانستان، والتي تتصادف مع اليوم الدولي للمرأة. إننا نشيد اليوم بالإسهامات الهامة للمرأة في تعزيز الاستقرار وبناء المجتمعات المزدهرة. إنها مناسبة للتركيز على ما يتعين القيام به من أجل تمكين المرأة للتصدي للتحديات الكثيرة التي تواجهها، لا سيما في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع.

ويسرني أن معالي السيدة جولي بيشوب، وزيرة خارجية أستراليا، ستنضم إلينا في وقت لاحق، وأن زميلتي العزيزة، السيدة حبيبة سرابي، نائبة رئيس المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، والسيدة مريم صفي بين ظهرانينا اليوم. وأشكر

الممثل الخاص للأمين العام، السفير تاداميشي ياماموتو على إحاطته الإعلامية.

تتيح جلسة اليوم فرصة أخرى لتقييم الحالة العامة في أفغانستان. ويسرني أن أشير إلى أنه خلال الأشهر الثلاثة الماضية، حظيت ضرورات الأمن في أفغانستان وتحقيق الاستقرار والتنمية بالمزيد من الاهتمام الدولي، مع التركيز بوجه خاص على معالجة الأسباب الجذرية للصراع وتعزيز قدراتنا الأمنية والدفاعية، بالتوازي مع الجهود الرامية إلى وضع خطة سلام يغلب عليها الطابع العملي.

إنّ قواتنا الأمنية، بفضل دعم أفضل من الشركاء الدوليين، قد زادت من الضغط على الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، رغم أنّ الداعمين الإقليميين للإرهاب قد واجهوا الضغط الدولي والانتكاسات في الريف، ما زالوا يحاربون في المناطق الريفية، كما يتبين من جهودهم لتخطيط هجمات عنيفة في المراكز الحضرية التي ترتفع فيها أعداد الإصابات في صفوف المدنيين. وعلى الرغم من ذلك، استمر من دون توقف إصلاح نظام الحكم والتنمية الاقتصادية. ويجري حوار وطني بين مختلف القوى السياسية بشأن المسائل التي تتسم بأهمية حاسمة في وحدتنا واستقرارنا السياسي، وفي نجاح جهودنا السلمية والأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات برلمانية شفافة وفي موعدها هذا العام.

ما فتئت تؤكد أفغانستان أن شراكتنا مع المجتمع الدولي رصيد استراتيجي للنهوض بالأهداف المشتركة المتمثلة في إلحاق الهزيمة بالإرهاب وتحقيق الاستقرار.

وفي ضوء ذلك، كانت زيارة المجلس إلى كابل من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير وجلسته الرفيعة المستوى في ١٩ كانون الثاني/يناير بشأن الأمن والتنمية في أفغانستان ووسط آسيا (انظر S/PV.8162) علامتين واضحتين على الدعم الدولي في أعلى مستوياته. ونحن ممتنون لجميع أعضاء المجلس على التزامهم بشكل جماعي وتوصلهم إلى توافق في الآراء بصورة أفضل بشأن تعزيز تركيز مشاركتهم على المسائل الرئيسية المتصلة بالأمن والاستقرار والتنمية في أفغانستان. ونود أن نتقدم بالامتنان الخاص إلى صديقي وزميلي السفير خيرت عمروف على جهوده الشخصية في ذلك الصدد كرئيس للمجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

وخلال زيارة مجلس الأمن إلى كابل، ناقش طائفة من المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع قيادة أفغانستان في الحكومة والبرلمان والسلطة القضائية والمجلس الأعلى للسلام والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وثمة طلب مشترك يتعلق باتخاذ المجلس لإجراءات فعالة للتصدي لرعاية الجماعات الإرهابية ومشكلة ملاذاتها الآمنة على المستوى الإقليمي كمتطلبات ذات أولوية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان. وذلك ما أبرزته السيدة صفي هنا اليوم. كما يتجلى في التقرير الأخير للأمين العام بشأن الحالة في أفغانستان (S/2018/165).

وفي الآونة الأخيرة، شهدنا تدابير جديدة على الصعيد الدولي لتغيير المعادلة وتعزيز التعاون الحقيقي والبناء في مجال مكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، فإن القرارات الأخيرة، بما في ذلك تخفيض المعونة المالية المقدمة إلى الدولة المعنية وإدراجها في قائمة المراقبة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، تمثل محاولة جديدة لتشجيع العمل الحقيقي صوب الهدف الهام المتمثل في دحر الإرهاب على نحو فعال. ويحدونا الأمل في أن يستمر هذا الاتجاه وتكون الاستجابة لتلك التدابير إيجابية، من أجل تحقيق السلام والأمن في أفغانستان والمنطقة.

وبعد أيام من زيارة المجلس وعقب جلسة المجلس الرفيعة المستوى في ١٩ كانون الثاني/يناير مباشرة تقريبا، شنت الأطراف الإقليمية الراعية للإرهاب، وذلك من خلال وكلاء مدربين على أعمال العنف، موجة جديدة من الهجمات الإرهابية. ومستوى الوحشية في تلك الهجمات الشنيعة والخسيسة كان مروعا. فقد

شن مسلحون من شبكة حقاني التابعة لحركة الطالبان هجوما على فندق إنتركونتيننتال في كابل، وقتلوا ١٨ شخصا، بمن فيهم ١٤ من الرعايا الأجانب، وأصابوا الكثيرين. وشهد الأسبوع التالي هجومين وحشيين آخرين – هجوما في مجمع جلال آباد للمنظمة غير الحكومية الدولية لإنقاذ الطفولة، حيث قتل ٢٧ شخصا والآخر نفذ عن طريق لسيارة إسعاف محملة بالمتفجرات انفجرت بالقرب من مستشفى مدني رئيسي في قلب كابل. وأسفر الانفجار عن تدمير المركبات والمتاجر والمباني المجاورة، وقتل ١٠٥ من المدنيين على الأقل وإصابة ٢٣٥ آخرين. واستخدام سيارة إسعاف في هذا الهجوم البشع جريمة حرب بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وقد أدان المجلس الهجومين وأشار إلى ضرورة محاسبة الجناة ومدبري الهجومين ومموليهما. لكن، وبالرغم من جميع الأدلة التي تربط الهجومين بالجهات الإقليمية الراعية للإرهاب، السؤال المطروح مرة أخرى هو متى يمكن تحقيق ذلك؟

وعقدت أفغانستان في الأسبوع الماضي المؤتمر الثاني لعملية كابل بشأن التعاون في مجالي السلام والأمن. ومثل ذلك تطورا رئيسيا في سياق جهود السلام الرامية إلى إنهاء النزاع وتحقيق السلام العادل والموثوق الذي يتوافق مع تطلعات جميع الأفغان. وتحقيقا لمطالب شعبنا بإنهاء العنف، أجرى الرئيس غني اتصالا بالطالبان على نحو غير مسبوق ودعا إلى إجراء محادثات مباشرة بدون شروط مسبقة. وإذا تلقت دعوته استجابة إيجابية، سيمنح أفراد حركة الطالبان الفرصة ليصبحوا مواطنين عاديين، وللتنافس بشكل سلمي في الحياة السياسية من خلال الإجراءات الديمقراطية، وسيتم إعفاؤهم من تدابير الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن وسيستفيدون من فوائد التدابير الإيجابية الأخرى. وفي المقابل، سيتعين عليهم التخلي عن مسار العنف الذي انتهجوه طويلا. وعلاوة على ذلك، فإن عملية السلام في أفغانستان تهدف إلى حماية حقوق شعبنا، لا سيما النساء، وتوسيع نطاقها لا تقليصها. وقد حان الوقت الآن ليستجيب أفراد حركة الطالبان بالإيجاب ويغتنمون الفرصة التاريخية المعروضة عليهم. لقد ألهمنا مستوى الدعم المقدم من المجتمع الدولي لخطة السلام الجديدة. وجدد المؤتمر الدعوة إلى اتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة الإرهاب، وفقا للالتزامات المنصوص عليها في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ومختلف قرارات مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. ويحدونا الأمل في أن تعتمد الدول التي فشلت في ذلك المسعى نهجا جديدا يقوم على التزامات صريحة لصالح تحقيق الأمن الإقليمي.

ولفترة طويلة للغاية، ظلت المناقشات بشأن الإرهاب الذي ترعاه الدول خارج المحافل الدولية، بما في ذلك في الأمم المتحدة. ولا يعرف باقي العالم، خارج شبكات الاستخبارات، إلا القليل عن سلوك هذا الجانب من جوانب الإرهاب على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. لقد انتهجت الجهات الإقليمية الراعية للجماعات الإرهابية المصدرة إلى بلدنا في الآونة الأخيرة أساليب جديدة باستخدام الحرب النفسية ومحاولة تشويه الحقائق. واستجابت للأدلة الدامغة على التواطؤ في تيسير الدعم اللوجستي والملاذ الآمن للإرهابيين بأساليب فاشلة للخطاب المضاد، متهمة أفغانستان ”بتوفير الملاذات الآمنة للإرهابيين“. وسعت باستغلال الديناميات السياسية الديمقراطية في أفغانستان إلى غرس بذور الشقاق في صفوف شعبنا، وظلم لاجئينا بربطهم بالإرهاب وتصوير هجماتهم الإرهابية المدبرة على أنها حرب أهلية.

وفي الوقت نفسه، وفقا لآخر تقرير للأمم المتحدة، فقد تكبدنا أكثر من ٠٠٠ ١٠ من الخسائر في صفوف المدنيين سنويا خلال الأعوام الأربعة الماضية، ويرجع ذلك أساسا إلى الهجمات الإرهابية المدبرة خارج حدودنا. وهم في يأسهم لا يتورعون عن تنفيذ تلك المحاولات المحفوفة بالمخاطر للاعتداء والتلاعب بالصداقات الصلبة والقائمة في العلاقات الدولية

لإخفاء الأدلة على رعايتهم للإرهاب والتشويش على الحقائق وتشويه الواقع في المنتديات الإقليمية والعالمية.

وفي ضوء تزايد الأنشطة الإرهابية في جميع أنحاء العالم، فقد حان الوقت لإجراء مناقشات صريحة لرعاية الأطراف الإقليمية للإرهاب المصدر إلى بلدنا وإطلاعكم على المزيد عن سلوكها. إن عملية كابل لا تقتصر على التواصل مع الطالبان؛ بل تتعلق بإنهاء النزاع وتحقيق السلام والحفاظ على النظام الديمقراطي، وهو ما ضحى من أجله العديد من الأفغان وحلفاؤنا بأرواحهم. وعلاوة على ذلك، يجب عدم السماح لأفراد حركة الطالبان بإساءة استخدام الفرصة المقدمة إليهم كما فعلوا في الماضي.

وإذ نتصدى للتحديات الأمنية، فإننا نعمل على بلوغ الأهداف الهامة المنصوص عليها في الاتفاق الذي تقوم عليه حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان والذي شهد عليه ورحب به المجتمع الدولي. وهذا أمر ضروري من أجل الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي، وكذلك لنجاح خطة السلام الجديدة. ويجري الاضطلاع بالجهود في إطار المعايير اللازمة لإجراء حوار واسع النطاق بغية تعزيز المصالح الوطنية الأفغانية، تمشيا مع روح دستورنا. إن هدفنا العام يتمثل في النهوض بالوحدة الوطنية وتعزيز التماسك الاجتماعي والشمول لتحقيق مجتمع عادل وسلمي يقوم بشكل كامل على سيادة القانون، حتى يتسنى لشبابنا تحقيق تطلعاتهم الوطنية. ونحن على ثقة بأن جهودنا ستسفر عن نتائج إيجابية في القريب العاجل.

وبمناسبة اليوم الخاصة، أؤكد من جديد التزام حكومة الوحدة الوطنية بتمكين دور المرأة في جميع جوانب المجتمع والسياسة.

وقد اشتملت الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة سرابي على منظور واضح للتقدم المحرز من حيث مرجعيات استراتيجيتنا الوطنية والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والتحديات التي تنتظرنا. لدينا الآن وزيرات ونواب وزراء إناث ونائبات في البرلمان وصانعات سلام ونشطاء في المجتمع المدني وسفيرات، وكلهن يعملن كعناصر استباقية لتنمية أفغانستان. وقبل أسبوعين، وفي حدث تاريخي، مثل الرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله أفغانستان في الدورة الافتتاحية لمجلس حقوق الإنسان في جنيف. ويرمز ذلك إلى التزام أفغانستان الشامل بمبادئ حقوق الإنسان العالمية. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإننا ندرك أن إنجازاتنا في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تحتاج إلى تعزيز، كما ورد في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بالخسائر في صفوف المدنيين التي وثقتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والتي أشرت إليها آنفا.

وعلى الرغم من كل الصعاب، فقد تقدمت أفغانستان بثبات على طريق التعاون الاقتصادي وزيادة الترابط الإقليمي وتحقيق الرخاء المشترك. لقد وسعنا علاقاتنا المتعددة الأبعاد مع جيراننا في وسط آسيا، مما أدى إلى العديد من الاتفاقات في مجالات التجارة والاتصال والتعاون الاقتصادي. وافتتاح الرئيس عبد الغني والقادة ومسؤولين كبار من باكستان وتركمانستان والهند للجزء الأفغاني من خط أنابيب تركمانستان – أفغانستان – باكستان – الهند في هيرات، بعد أكثر من عقد من العمل التحضيري، قد ولد حوافز جديدة للتعاون وفرصاً لتعزيز الثقة المتبادلة. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة مشاريع إقليمية أخرى تهدف إلى تعزيز الإنتاجية والتعاون الاقتصادي لتحقيق مكاسب مشتركة. ونحن نتطلع إلى المؤتمر الوزاري القادم بشأن أفغانستان، الذي سيعقد في طشقند.

ونود توسيع العلاقات مع جميع الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة. ونحن ممتنون لدور المساعدة الأساسي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة، والذي كان حافزاً لإحداث التغيير في حياة شعبنا. ونرحب بتجديد ولاية البعثة من خلال اتخاذ القرار ٢٤٠٥ (٢٠١٨)، ونؤكد مرة أخرى على ضرورة تنفيذ نهج توحيد أداء الأمم المتحدة لتحقيق الكفاءة المثلى والاتساق.

واسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن تقديرنا للريادة والجهود المتفانية للممثل الخاص للأمين العام ياماموتو – وهو صديق عزيز.

وتظل مكافحة الشبكة غير المشروعة للاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وتمويل الإرهاب أولوية رئيسية بالنسبة لنا. وانطلاقا من خطة العمل الوطنية لمكافحة المخدرات، فقد واصلنا عمليات الاجتثاث، وبلغت المضبوطات من المواد الأفيونية أعلى مستوياتها منذ عام ٢٠١٢. وسنواصل العمل على زيادة التعاون مع حلفائنا لتعزيز وكالات إنفاذ القانون ذات الصلة، وتعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية وإنشاء آليات فعالة للحد من الاتجار بالمخدرات.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال عمليات إعادة اللاجئين إلى الوطن من البلدان المجاورة مستمرة. ونعمل بالتعاون الوثيق مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لتقديم المساعدة والخدمات التي تشتد إليها حاجة تلك الفئة المستضعفة. وندعو إلى استمرار الدعم الدولي لخطة الاستجابة الإنسانية المشتركة للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١، والتي تتطلب ٤٣٧ مليون دولار لعام ٢٠١٨ لمساعدة ٢,٨ مليون شخص في حاجة. بيد أن الأمن والسلام الدائم يهيئان حلولاً أساسية لمعالجة هذا التحدي الإنساني، ويتطلبان التزاماً وعملاً شاملين على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

أخيراً، وفي غضون أسبوعين من الآن، يصادف يوم ٢١ آذار/مارس بداية النوروز – السنة الأفغانية الجديدة. ونبدأ هذا الربيع الجديد بالأمل والعزيمة والثقة. ومع تكثيف الضغوط الدولية لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف في بلدنا، تقف قواتنا الدفاعية والأمنية قادرة، مثلما كانت دائماً، على حماية أفغانستان والدفاع عنها ضد الإرهاب الدولي. وبالنظر إلى ذلك، فقد اتخذنا خطوة تاريخية نحو استعادة السلام الدائم في بلدنا. وفي هذا السياق، نتطلع إلى استمرار شركائنا الدوليين، بما في ذلك المجلس، في الوقوف إلى جانبنا في هذا المسعى.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في مملكة هولندا.

إننا نناقش الحالة في أفغانستان في يوم تاريخي مهم. ففي مثل هذا اليوم قبل ١١٠أعوام، نظمت ١٥ ٠٠٠ عاملة مسيرة في شوارع مدينة نيويورك للمطالبة بحقوقهن. ولذلك، يشرفني بصورة خاصة أن أتكلم أمام مجلس الأمن اليوم، الذي يصادف اليوم الدولي للمرأة.

منذ فترة طويلة، يولي المجلس الانتباه إلى المرأة والسلام والأمن. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، اتخذ المجلس القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن هذا الموضوع تحديداً. وكانت هولندا آنذاك، أيضاً، عضواً غير دائم في المجلس، وأسهمنا بنشاط في اعتماده (انظر S/PV.4213). ويمثل هذا القرار إطاراً سياسياً، مما يوضح أنه بدون المرأة، لن يكتب للسلام فرصة للازدهار. وهو أيضاً اعتراف واضح بأن النساء والفتيات كثيراً ما يعانين ويستضعفن بشكل خاص في أوقات الحرب والنزاع، ولكن الأمر يتعلق أيضا بدور المرأة وقيادتها ومسؤوليتها في تحقيق السلام الدائم.

وتم تشجيع جميع البلدان على أن تضع كل منها خطة عمل وطنية. وقد فعلت ذلك أقلية من ٧٣ بلداً، بما فيها وعلى وجه الخصوص أفغانستان، بشبكة قياداتها النسائية الأفغانية النشطة للغاية. ولكن، على مستوى العالم، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين المعايير المحددة للمرأة والواقع المرير الذي تواجهه، خصوصا ولكن ليس حصراً، في حالات النزاع. ولا يزال هناك افتقار كبير إلى المفاوضات التي تؤدي فيها المرأة دوراً مجدياً، ناهيك عن الدور القيادي، ولكن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لا يتعلق بالمشاركة السياسية أو التمثيل السياسي فحسب. فهو يتعلق أيضاً بحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وخاصة في حالات النزاع. وتلك مسؤوليتنا جميعا – ليس الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات غير

الحكومية فحسب، بل المواطنين عموماً. وينبغي ألا يكون هناك أي مجال للتهاون، ناهيك عن الإفلات من العقاب. يجب عدم التسامح مطلقاً في كل الحالات بغض النظر عن الظروف.

وبالنسبة للمرأة في أفغانستان، هناك أيضاً بصيص من الأمل. ففي أيام الملكة ثريا، في عام ١٩١٩، سُمح للمرأة الأفغانية بالتصويت بشكل كبير في وقت مبكر مقارنة بالعديد من البلدان الأخرى. وفي أفغانستان العصر الحديث، دافعت سيدة أفغانستان الأولى رولا غني عن حقوق المرأة بنجاح. إننا نسمع عن قاضيات ونساء في الحكومة كوزيرات ونواب وزراء ونائبات في البرلمان وشرطيات، كما ذكر آنفا. وفي الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧، تضاعف معدل محو الأمية بين الإناث تقريبا. غير أن الإحصاءات تبين أيضا أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين إنجازه، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات في المناطق الريفية.

لقد باعت المنتجة والمخرجة السينمائية الشجاعة رويا سادات مجوهرات زواجها وشقتها لصنع فيلم يتحدث عن عدم المساواة بين الجنسين، ويخرج بقضية العنف ضد المرأة على وجه التحديد إلى العلن، وهو قرار شجاع. وتبين لنا نساء تحلين بالشجاعة في الفيلم أنه بالمثابرة والإرادة يمكن عمل كل شيء تقريباً. لكن بالنسبة لكثير من النساء الأفغانيات، لا تزال أوضاعهن سيئة للغاية بحيث لا يمكن التغلب عليها بأنفسهن. وفي مواجهة العنف والإقصاء والتمييز، ستظل المرأة بحاجة إلى دعمنا وإلى أن نمد لها يد المساعدة المطلوبة في مسعاها.

ومن الواضح أن الكثير من التغييرات الإيجابية، التي ذُكر بعضها في وقت سابق من هذا الصباح، قد حدثت في أفغانستان منذ سقوط نظام طالبان. وفي الوقت نفسه، لا تزال إصلاحات كثيرة ضعيفة وأحياناً هشة، ولا يمكن عكس مسارها بأي حال من الأحوال. وكما لا يخفى علينا جميعا، لا تزال أفغانستان تواجه العديد من المشاكل، بما في ذلك ارتفاع مستويات العنف والاعتداءات العنيفة والفقر والفساد والتمييز، وقبل كل شيء، قلة الفرص المتاحة للشباب – الجيل الجديد. لذلك، وبما أننا جددنا للتو ولاية بعثة الأمم المتحدة من خلال اتخاذ القرار ٢٤٠٥ (٢٠١٨) بالإجماع، أود أن أتقدم بتوصيتين.

أولا، لا يمكننا بناء السلام إلا من خلال مفاوضات شاملة تقودها حكومة أفغانية جامعة. والأداة الصحيحة لذلك – عملية كابل – قائمة بالفعل. ويقودها ويتولى زمامها الأفغان، وهي آلية للسلام والمصالحة. إنها تستحق دعمنا. وبادرة السلام التي قدمتها الحكومة الأفغانية في الأسبوع الماضي في المؤتمر الثاني لعملية كابل كانت خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. الرسالة واضحة إذن. فالأفغان يأخذون بزمام المبادرة، وسنواصل دعمهم. إن أفغانستان تحتاج إلى جهاز أمني فعال واتفاق سلام عملي وشامل. وهذه ليست بالمهمة اليسيرة، وستتطلب الشجاعة السياسية والمثابرة والمساعدة المستمرة.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز طاقته على دعم محادثات السلام.

ومن الواضح أن الحل يجب أن يكون سياسيا. ولن يكون ممكنا بدون الالتزام الحقيقي والمشاركة البناءة من جميع الشركاء الإقليميين،ويتوقع من البلدان المانحة أن توحد جهودها في هذا الصدد. وفي أغلب الأحيان، يكون لدى المانحين – وهنا يتعين علينا أن ننظر إلى أنفسنا – أهداف أو أغراض موازية وأحيانا متضاربة. ومع ذلك، هناك حل واضح: حيث تحدد الحكومة الأفغانية الأولويات وتقوم البعثة بتنسيق استجابة واحدة للأمم المتحدة على نحو فعال، وبشكل جامع وفعال.

ثالثا، لكي تخرج أفغانستان بشكل مستدام من دوامة النزاع، ثمة حاجة إلى اتباع نهج متكامل حقا، نهج يعزز الاتساق بين جميع القطاعات: السياسية والأمنية والإنمائية وحقوق الإنسان وهذا هام بالنسبة لجميع الجهود. ويتطلب هذا تفكيرا خلاقا، بما في ذلك في منظومة الأمم المتحدة ومن جانبها،

يكون مدعوما الدعم في المقام الأول ليس من مجلس الأمن فحسب، ولكن أيضا من الدول الأعضاء. وينبغي لنا أن نعمل معا في منع نشوب النزاعات ودعم السلام الدائم والازدهار الشامل للجميع.

ستظل مملكة هولندا شريكة موثوقة وبناءة لأفغانستان، لا تركز على القطاع الأمني فحسب، بل على نطاق أوسع، وقد فعلنا ذلك على مدى ١٧ عاما. نحن نؤيد بقوة الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان، وسوف نفي بوعدنا المتمثل في تخصيص ٥٠ في المائة من دعمنا للميزانية، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الآخرين.

أما وقد قلت كل ذلك، سأختتم بياني الآن. إن التقدم المحرز في أفغانستان على مدى السنوات الـ١٧ الماضية مثير للإعجاب. أود أن أشيد بعمل الممثل الخاص للأمين العام ياماموتو والجهود المتميزة والعمل الشاق الذي يقوم به فريقه. أود أيضا أن أرحب ترحيبا كبيرا بقرار الأمين العام استضافة المؤتمر الوزاري المعني بأفغانستان بجنيف في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وإنني على ثقة بأن المجلس سيواصل دعم الجهود التي تقودها أفغانستان من أجل بلوغ السلام، وتحقيق الاستقرار، وتعزيز وتدعيم التنمية الشاملة للجميع التي تستند إلى حقوق الإنسان في أفغانستان، وهي عملية ينبغي أن تستهدف على وجه الخصوص تحقيق جميع الأهداف والغايات.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

السيدة سودير (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): سيدتي الرئيسة، أود أن أشكركم على عقد جلسة اليوم بشأن أفغانستان، مع التركيز اللازم على اليوم الدولي للمرأة، والمرأة والسلام والأمن.

إن العلاقة بين المساواة بين الجنسين والمجتمعات التي يعمها السلم أمر واضح. ولن تحقق أفغانستان السلام والتنمية اللذين يرغب بهما شعبها بقوة من دون تحرير المرأة الأفغانية وتبني وساطتها.

وإنني أؤيد البيان الذي سيدلى به في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. كما أود أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية الشاملة وأن أعرب عن تقديري للتدخلات البالغة الأهمية التي قدمتها السيدة سرابي والسيدة صفي.

والسويد أحد المانحين في الأجل الطويل لأفغانستان. وكنا أحد المشاركين في بعثة الدعم الوطيد، ونحن نتابع التطورات عن كثب. واليوم، سأكرس مداخلتي على المسائل المتعلقة بالمرأة. وهذا لا يعني أن الجوانب الأخرى من الحالة البالغة الصعوبة في أفغانستان قد أصبحت في طي النسيان.

وعلى الرغم من حدوث تحسينات حقيقية في تمتع المرأة بحقوقها الإنسانية خلال السنوات الـ ١٥ الماضية، فلا تزال هناك حاجة للمزيد، حيث تواصل المرأة الأفغانية السعي إلى الاضطلاع بدورها في المجتمع. وهذه لحظة حاسمة بالنسبة لمشاركة المرأة في رسم مستقبل أفغانستان.

وإذ يستعد البلد للانتخابات في ٢٠١٨ و ٢٠١٩، نتوقع من الحكومة وهيئات إدارة الانتخابات اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لوضع وتنفيذ خطط أمنية وانتخابية مراعية للاعتبارات الجنسانية، من أجل تمكين بيئة حيث بوسع النساء والرجال على السواء أن يترشحوا بأمان للمناصب الانتخابية، ويقومون بحملاتهم بحرية ويصوتوا، لا سيما في المناطق النائية والمناطق الريفية.

أود أن أشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة لتحقيق رؤيتها للسلام. وهذا أمر ضروري نظرا لأنه، كما سمعنا، يجب أن تتوقف أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، ولا يوجد حل للنزاع سوى الحل السياسي. ونشيد باستضافة

الاجتماع الثاني لعملية كابل في الأسبوع الماضي. وقد قدمت الحكومة خلال الاجتماع خريطة طريق بناءة للسلام. إننا ندعو حركة طالبان إلى الدخول في حوار بشأن خريطة الطريق. وسعيا إلى ضمان مشروعية عملية السلام، فإنها يجب أن تكون شاملة للجميع وتتمسك بجميع الإنجازات التي تحققت على مدى العقود الماضية. ومن المتوقع من الجهات الفاعلة الإقليمية الإسهام في مساعي السلام. وهذا أمر حاسم في مكافحة الإرهاب وفي كسر الحلقة المفرغة.

وفي كل جلسة من جلسات المجلس، يجب أن نفكر في الكيفية التي سيتم بها تحويل خطة المرأة والسلام والأمن إلى تغيير حقيقي. ويجب علينا الاستفادة من المعرفة بأن شعار ''مزيد من النساء يعني المزيد من السلام'' هو صحيح بالتأكيد. وعلى أساس مبادئ سياستنا الخارجية فيما يتعلق بالشؤون النسائية، نود أن نسلط الضوء على أربعة مسائل تبدأ بالإنكليزية بحرف ''R'': الحقوق، والتمثيل، والموارد، وتدقيق الوقائع. أود أن أسلط الضوء بإيجاز على المجالات الأربعة حيث تزداد الجهود التي يمكن أن تحدث تغييرا حقيقيا بالنسبة للمرأة الأفغانية.

أولا، يتعلق الأمر بالوصول المأمون إلى الرعاية الصحية والتعليم.

ثانيا، الأمر يتعلق بالاستثمار في المرأة، لا سيما في إطار خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ثالثا، إن العنف ضد النساء والفتيات الأفغانيات هو انتهاك جسيم لحقوق الإنسان الخاصة بهن، ويجب إنهائه. وفي هذا الصدد، تدعم السويد منظمة نساء من أجل النساء الأفغانيات، التي تعمل على مكافحة العنف القائم على نوع الجنس بتوفير الملاجئ وتقديم المشورة للأسر والوساطة.

رابعا، ينبغي أن تكون المرأة حاضرة في كل أطياف المجتمع الأفغاني. ويشجعنا تحسين المساواة بين الجنسين في الأعمال التجارية، والمجتمع المدني، والخدمة المدنية والسلطة القضائية والشرطة والجيش. وينبغي ألا تخشى المرأة أبدا من الإسهام في المجتمع.

لقد كرست مقدمتا الإحاطتين الإعلاميتين اليوم، السيدة سرابيوالسيدة صفي، قدرا كبيرا من حياتهما المهنية على مشاركة المرأة. وقد أثبتتا أن أفغانستان لا تفتقر إلى القيادات النسائية القوية؛ ومع ذلك فهن لا يجلسن في كثير من الأحيان إلى الطاولة عندما يتم اتخاذ قرارات حول السلام والأمن. وستواصل السويد القيام بالحوار والتدريب على الوساطة للجهات الفاعلة النسائية المحلية من أجل بناء قدرتها على القيادة في جهود السلام والمصالحة على الصعيد المحلي.

أود أن أشيد بمملكة هولندا، بصفتها القائمة بالصياغة، على اعتماد القرار ٢٤٠٥ (٢٠١٨) اليوم وعلى الطريقة البناءة التي أدارت بها المفاوضات. تؤدي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دورا بالغ الأهمية في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى جعل عملية السلام شاملة وجامعة يقودها ويتولى زمامها الأفغان. وينطبق ذلك أيضا على أدوار المرأة وعلى خطة العمل الوطنية بشأن قرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن المجلس بحاجة الآن لمساندة ودعم بعثة الأمم المتحدة لدى اضطلاعها بعملها في هذا الوقت الحرج. يجب أن يتم دعم الولاية المجددة الآن بالموارد الكافية والمستدامة لتمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها.

وبعد سنوات من النزاع والعنف، بلغت أفغانستان هدفا مرحليا جديدا. وبيننا وبين الانتخابات قاب قوسين أو أدنى، والخطوط العريضة للطريق إلى السلام مطروحة على الطاولة.

ويجب تحقيق السلام بالكامل مع المشاركة المجدية للمرأة الأفغانية.

السيدة أندرييفا (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري لزملائي الهولنديين على جهودهم الدؤوبة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار الهام الذي اتخذ اليوم، ٢٤٠٥ (٢٠١٨). أود أيضا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية، والممثل الخاص للأمين العام، السفير ياماموتو، على إحاطته الإعلامية وعلى الجهود المتواصلة التي يبذلها وفريقه في ظل ظروف صعبة.

يسعدني أن أتشاطر والأعضاء الموجودين في قاعة المجلس مع العديد من النساء اليوم الدولي للمرأة. ويسرني بصفة خاصة أننا نناقش مسألة أفغانستان اليوم، كما كان لي شرف قضاء عدد من السنوات في أفغانستان عملت خلالها على دعم تعليم الفتيات الأفغانيات وعلى مستقبل المرأة الأفغانية في البرلمان. وكما أثبتت السيدة صفي والسيدة سرابي في إحاطتيهما الإعلاميتين، تضطلع المرأة بعمل حيوي في ضمان مستقبل أفغانستان، ويتعين علينا الوقوف إلى جانبها. لا يمكن لأفغانستان إحلال السلام الدائم بنصف سكانها فقط. ويتعين على الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور قوي في تعزيز حقوق المرأة وحمايتها في جميع أنحاء أفغانستان وأن تستمر في دعم الحكومة الأفغانية في تنفيذ خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.

إنّ ضمان المساءلة والمساواة في الوصول إلى العدالة للجميع أمر أساسي للسلام والاستقرار الطويل الأجل. ونرحب باعتماد أفغانستان القانون الجنائي المنقح وبالوضوح الذي يجلبه معه. ونشجع الحكومة الأفغانية على ضمان تنفيذه تنفيذا تاما وفقا لقانون القضاء على العنف ضد المرأة، الذي نأمل أن يستمر تطبيقه لكفالة تمتع المرأة الأفغانية بالحماية والمساءلة اللتين تستحقهما.

إنّ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان آلية أساسية في دعم أفغانستان في التعافي من الصراع. واستمرار وجود البعثة وما يتحلى به موظفوها من تصميم وبراعة ومهارة لدعم الشعب الأفغاني إشارة قوية على التزام المجتمع الدولي.

ترحب المملكة المتحدة بقرار الأمين العام استضافة المؤتمر الوزاري المعني بأفغانستان في جنيف في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر. إنّ تنفيذ استنتاجات الاستعراض الاستراتيجي وتقرير الأمين العام الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٧ (S/2017/696) سيمكنان البعثة من أن تكون على أكبر قدر ممكن من الكفاءة والتكيف مع تغير الظروف. ويسرني أن أرى أن ذلك يتجسد في القرار (٢٤٠٥) (٢٠١٨) الذي اتخذ اليوم، وآمل أن يرسل إشارة قوية إلى أفراد البعثة المثابرين في عملهم والذين نؤيدهم تأييدا تاما.

ما فتئت ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم السلام والمصالحة في أفغانستان تكمن في صميم البعثة. ولن يتحقق ذلك على نحو مستدام إلا من خلال عملية سياسية بقيادة وملكية أفغانية، وتتسم بالمصداقية والشمولية يتسنى فيها لجميع الأفغان بصرف النظر عن خلفياتهم تسوية المظالم عن طريق الحوار. وبالطبع، ينبغي أن تكون شاملة ليكون السلام مستداما. إن التركيز الشديد على مشاركة المرأة في السلام والأمن في تجديد هذه الولاية يحظى بترحيب خاص.

إننا إذ نأخذ الشمولية في الاعتبار نثني كثيرا على العرض الجريء الذي قدمه الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله، وحكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان في الاجتماع الأخير لعملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والأمن. ونرحب بالمصداقية والمرونة والانفتاح التي يتسم بها العرض، مما يتيح لحركة طالبان الفرصة لتكون جزءا من العملية السياسية لتحقيق السلام. وعلى الرغم من أن المجلس لم يتمكن من إدراج تلك التطورات الأخيرة في تجديد الولاية، آمل أن نجد فرصة أخرى

للموافقة عليها، وتقديم دعمنا التام لتلك الجهود التي يتولى زمامها الأفغان.

أخيرا، يجب على الأمم المتحدة أن تقوم بدور متين في دعم إجراء انتخابات حرة ونزيهة. إنّ إجراء الانتخابات، في هذا العام والعام المقبل، فرصة للبلد لنقل تطلعاته إلى الأحزاب السياسية. وتلك الانتخابات نقطة حاسمة يمكن من خلالها أن تتجدد الثقة السياسية وتحقيق الاستقرار. ونشيد بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الانتخابية المستقلة في أفغانستان من أجل الإصلاح الانتخابي ونشجعها على مضاعفة جهودها الرامية إلى ضمان إنجاز تسجيل الناخبين وفقا للأطر الزمنية المتفق عليها. ويحدونا الأمل في أن تدعم البعثة تلك الجهود دعما تاما.

في الختام، نؤيد تأييدا كاملا بعثة الأمم المتحدة، ونرحب بتجديد ولايتها اليوم. وبوصفنا أعضاء في المجلس، نؤيد بصورة جماعية أهمية شمول الجميع فيها، بما في ذلك النساء، ودعم حقوق الإنسان وتعزيزها. ونحض جميع الأطراف على الانخراط بصورة مجدية في العملية السياسية لتحقيق السلام الدائم والاستقرار لشعب أفغانستان.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أرحب بكم في نيويورك، سيدتي الرئيسة، وأشكركم على ترؤسكم هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

اليوم يصادف اليوم الدولي للمرأة؛ وأود في البداية، أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وغيركم من الزميلات الموجودات هنا بمناسبة هذه العطلة. وفي هذه المناسبة الخاصة، يجب أن نتذكر الإناث ذوات الخوذ الزرق اللواتي يخدمن قضية حفظ السلام. وكما يعلم المجلس، عندما يسعى الشعب الصيني إلى حياة أفضل، فالمرأة تحتل نصف الأفق إن المرأة الصينية تساهم في السلام العالمي. وفي هذه اللحظة بالذات، يوجد في جوبا، في جنوب السودان، ١٤ امرأة من حفظة السلام يعملن بجد في سلاح المشاة، تحت إمرة قائدة الفريق، لمساعدة النساء والأطفال. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم لهنّ ولجميع حفظة السلام الإناث أسمى آيات التقدير.

أود أن أشكر السيد ياماموتو على إحاطته الإعلامية، وأشكر السيدة سرابي والسيدة صفي على عرضيهما. لقد استمعت الصين بعناية إلى البيان الذي أدلى به ممثل أفغانستان.

إن السلام والاستقرار في أفغانستان يؤثران بصورة مباشرة على رفاه الشعب الأفغاني، وكذلك على الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم القوي إلى أفغانستان كي تتصدي للتحديات في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. إن الصين بصفتها صديقا تقليديا مجاورا لأفغانستان، تدعم ذلك البلد في تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية في أقرب وقت ممكن. إذ أنّ أفغانستان بلد مهم في على مسار مبادرة الحزام والطريق. فالقرار ٢٤٠٥ (٢٠١٨)، الذي اعتمده المجلس قبل لحظات، يشير مرة أخرى إلى أنه يتعين على جميع الأطراف أن تستفيد من مبادرة ”حزام واحد طريق واحد“ لتعزيز التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي في أفغانستان ومساعدة أفغانستان على تحقيق الاستقرار والازدهار، وينبغي بذل الجهود المتضافرة لإيجاد مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية من خلال الحوار والتنسيق. ووفقا للأحكام الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ستواصل الصين العمل مع جميع الأطراف لمساعدة أفغانستان على الاستفادة من مزاياها النسبية على الصعيد الوطني، والمشاركة في التعاون والترابط الاقتصادي على الصعيد الإقليمي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إنّ تعزيز المصالحة الوطنية السبيل الرئيسي لحل المسألة الأفغانية. وتؤيد الصين تأييدا تاما عملية السلام والمصالحة ذات القيادة والملكية الأفغانية. ونثني على الحكومة الأفغانية للجهود التي تبذلها لتعزيز محادثات السلام. كما ندعم الحكومة الأفغانية في إعلان خطتها للمصالحة في أقرب وقت ممكن والتوصل إلى

اتفاق بشأن المصالحة الوطنية مع الجماعات المتمردة المسلحة، بما فيها حركة طالبان، والبدء في عملية السلام.

في شباط/فبراير شاركت الصين بهمة في الاجتماع الدولي بشأن عملية كابل. وسنواصل بذل الجهود الحثيثة من أجل الدفع قدما بعملية السلام والمصالحة في أفغانستان.

ونحن على استعداد للانضمام إلى المجتمع الدولي في تهيئة بيئة خارجية مؤاتية لإجراء محادثات السلام بين الحكومة وحركة الطالبان والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان.

إن تحسين الحالة الأمنية يمثل أمرا أساسيا لتحقيق الاستقرار في أفغانستان. وتدعم الصين البلد في تعزيز بناء القدرات في قطاع الأمن. وقد اضطلعنا بدور نشط في التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ ،عقدت الصين وأفغانستان وباكستان مشاورات على مستوى نواب وزراء الخارجية بشأن مكافحة الإرهاب. ونجري الآن مشاورات بشأن مذكرة تفاهم ثلاثية لمكافحة الإرهاب والتعاون.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ،استضافت الصين أول حوار لوزراء الخارجية مع وزيري خارجية أفغانستان وباكستان. ونحن مستعدون لمواصلة الاستفادة من آليات مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة الاتصال الخاصة بأفغانستان. والتعاون مع بلدان المنطقة، بما في ذلك أفغانستان وباكستان ومكافحة الإرهاب والتصدي للمخاطر الناجمة عن الإرهاب والحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين.

ختاما، أود أن أشير إلى أن الصين تثني على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عملها وتدعم دورها الإيجابي في مساعدة أفغانستان على تحقيق عملية سياسية تكفل الأمن الوطني وتعزز التنمية الاقتصادية وترسخ قدرات الحوكمة وتقدم الدعم إلى الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات الأفغانية المقبلة. وستواصل الصين دعم البعثة والممثل الخاص السيد ياماموتو في جهودهما.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم. ونشكر أيضا السيد تاداميتشي ياماموتو على إحاطته الإعلامية عن الحالة في أفغانستان.

ونرحب على وجه الخصوص بالسيدة سيغريد كاغ، القائمة بأعمال وزير الخارجية ووزير التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في هولندا. إننا نحيي جميع النساء بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، ونؤكد من جديد التزامنا بخطة المجلس المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إنها خطة تعزز حماية المرأة في حالات النزاع وأثناء الأزمات الإنسانية، وتمكينها، ومشاركتها في جهود بناء السلام وحفظ السلام. ونشكر السيدة حبيبة سرابي والسيدة مريم صفي على إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى جهودهما المبذولة لدعم حقوق المرأة ومشاركتها وعلى قيادتهما على الطريق المؤدي إلى تحقيق السلام الدائم في البلد.

وخلال زيارة المجلس إلى أفغانستان في كانون الثاني/يناير، تمكنا من رؤية الجهود المحمودة التي تبذلها الحكومة والسيدة الأولى في أفغانستان والمنظمات النسائية من أجل تعزيز السلام والاستقرار. وإذ نجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، نود أن ننوه بما تبذله من جهود لدعم المرأة الأفغانية. كما نود أن ننوه بالجهود التي تبذلها هولندا بصفتها قائمة على الصياغة لتعزيز ولايتها في دعم الخطة الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وإبراز أهمية تمويل تنفيذها.

إن بيرو تولي اهتماما وثيقا للتطورات المستجدة في أفغانستان وتعرب عن قلقها حيالها. وندين أعمال العنف المستمرة التي يرتكبها الإرهابيون، ولا سيما الهجومان اللذان وقعا مؤخرا في كابل وجلال أباد، ونعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع الضحايا. ونرى أن من الأهمية بمكان إجراء تحقيقات في

الهجومين ومعاقبة الجناة وفقا لسيادة القانون والإجراءات القانونية الواجبة على جميع الأعمال والأنشطة الإرهابية. ويجب محاسبة حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني وتنظيم القاعدة وتنظيم داعش على الجرائم التي ترتكبها. ونعتقد أيضا أن من الأهمية بمكان تعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للفساد وإيلاء اهتمام خاص للاتجار غير المشروع بالمخدرات. وفي كثير من الحالات، تستفيد الجماعات الإرهابية من هذه الآفات وتقوض المؤسسات وتتسبب في وهن النسيج الاجتماعي للبلد.

وبالنظر إلى التدهور الواضح للحالة الأمنية في أفغانستان، فإننا نسلط الضوء على أهمية الحفاظ على الاستقرار بغية إحراز تقدم في تعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية وإجراء انتخابات شاملة للجميع في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ وتحقيق سلام دائم. وتؤيد بيرو عملية كابل التي وضعها الأفغان ويتولون زمام قيادتها، وتدعم زيادة مشاركة النساء والشباب. ونرحب بالجهود الرامية إلى بدء مفاوضات السلام. ونأمل أن يلتزم النظراء بحسن نية بعملية المصالحة.

ونود أن نشدد على أهمية الدعم والتعاون على الصعد الدولية والإقليمية والثنائية للعملية الأفغانية. وننوه على وجه الخصوص بالجهود التي تبذلها البعثة والدعم المقدم من دول وسط آسيا وكذلك المبادرة التي قدمتها جمهورية الصين الشعبية بإقامة حوار ثلاثي مع أفغانستان وباكستان.

وفي الختام، وبينما نحتفل بالنساء وكفاحهن، نود أن نشدد على كلمات الأمين العام أنطونيو غوتيريش: مشاركة المرأة تجعل اتفاقات السلام أكثر متانة والمجتمعات أكثر قدرة على الصمود والاقتصادات أكثر قوة.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نود أن نشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2018/165) بشأن الحالة في أفغانستان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد تاداميتشي ياماموتو على إحاطته الإعلامية. وإذ نحتفل باليوم الدولي للمرأة، فإن التفكير مليا في الدور الهام الذي تؤديه المرأة في السلام والتنمية وفي مجمل العملية السياسية في أفغانستان وفي أماكن أخرى، أثناء مناقشتنا اليوم، يجعل الأمر حسن التوقيت وأكثر أهمية.

ونشكر الرئاسة الهولندية على اتخاذ هذه المبادرة، ونحن سعداء برؤيتك، سيدتي الوزيرة، تترأسين شخصيا مناقشة اليوم. ونشكر السيدة حبيبة سرابي، نائبة رئيس المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، والسيدة مريم صفي، المديرة التنفيذية لمنظمة بحوث السياسات العامة والدراسات الإنمائية، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لا تزال أفغانستان تواجه تحديات متعددة ومعقدة لأمنها واستقرارها وتنميتها. وما برح شعبها يتكبد ثمنا باهظا جراء عدم الاستقرار والعنف اللذين يعاني منهما البلد. وكما يبرز تقرير الأمين العام، فإن النساء والأطفال هم الذين يشكلون أضعف شرائح المجتمع.

ونحيط علما بالجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحسين محنة المرأة الأفغانية، بما في ذلك عن طريق تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة، فضلا عن الالتزام بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام، نعتقد أن تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن سيقطع شوطا طويلا في تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة الأفغانية في المساعي التي يبذلها البلد لتحقيق السلام والمصالحة.

ونود مرة أخرى أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعاطفنا وتضامننا مع شعب أفغانستان وحكومتها في أعقاب الخسائر في أرواح الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، نتيجة للهجومين الانتحاريين الأخيرين في كابل وجلال أباد. ونأمل في محاسبة الذين ارتكبوا تلك الجرائم البشعة.

وما من شك في أن الأمن والاستقرار في الأجل البعيد في أفغانستان لا يمكن كفالتهما إلا من خلال نهج شامل وجامع وعملية سياسية والمصالحة التي يقودها ويتولى زمامها الأفغان. وفي ذلك الصدد، تجدد الدعوة التي وجهتها الحكومة الأفغانية لإجراء محادثات السلام غير المشروطة مع حركة طالبان وتحديد إطار للسلام قدم في المؤتمر الثاني لعملية كابل أمور مشجعة. ونؤيد تأييدا تاما عملية السلام والمصالحة التي يقودها ويتولى زمامها الأفغان ونقدر عرض الحكومة تحقيق السلام مع حركة طالبان. ويحدونا الأمل في أن تستجيب الطالبان لذلك بشكل إيجابي وتدخل في محادثات مباشرة مع الحكومة بغية التوصل إلى تسوية سياسية واستعادة السلام والأمن الدائمين في أفغانستان.

إن دعم أصحاب المصلحة على المستويين الإقليمي والدولي أمر أساسي لنجاح عملية السلام. ونحن نرحب بالإعلان المعتمد في ٢٨ شباط/فبراير، الذي يؤكد من جديد دعم المجتمع الدولي لعملية كابل للسلام والمصالحة التي تتولى زمامها أفغانستان ويقودها الأفغان، ويؤكد من جديد الالتزام بالمكافحة الضرورية للإرهاب من أجل إحلال السلام الدائم والأمن والاستقرار والازدهار في أفغانستان.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية في البلد، فإن التوتر بين القصر الرئاسي وجمعية الإسلام أمر مثير للقلق، مما قد يقوض حكومة الوحدة الوطنية ويؤثر على الترتيبات السياسية الهشة بالفعل، كما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام. ونأمل أن يحل الطرفان النزاع بالطرق السلمية وبسرعة وأن يعيدا توجيه جهودهما نحو التصدي للتحديات المتعددة التي تواجه أفغانستان.

إن إجراء انتخابات ديمقراطية وبرلمانية سلمية وداخلية ضمن الإطار الزمني المحدد أمر في غاية الأهمية، ونلاحظ أنه قد تم إحراز بعض التقدم في التحضير للانتخابات. وسيكون تسريع هذه الجهود وبناء ثقة الشعب الأفغاني في العملية الانتخابية من خلال إشراك ومشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، أساسياً لضمان إجراء الانتخابات في الوقت المناسب وبنجاح.

وبدون نمو وتطور اقتصاديين مستدامين وشاملين، لا يمكن التصدي بفعالية لتحديات السلام والأمن التي تواجهها أفغانستان. ولهذا السبب فإن حكومة الوحدة بحاجة إلى الدعم المنسق والشامل من جانب المجتمع الدولي للنهوض بإصلاحها السياسي وأولوياتها الإنمائية الوطنية، على النحو المتوخى في الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان. ومن الحيوي استمرار المجتمع الدولي في مشاركته وتنفيذ مختلف التزاماته المترتبة عليه في هذا الصدد.

وبالنظر إلى جميع النقاط التي ذكرتها، فإن الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتعزيز ودعم مبادرات محادثات السلام والمصالحة والحوار ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع الاحترام الكامل لسيادة البلد وقيادته، تظل مهمة للغاية. ولذلك، فإننا نرحب باتخاذ القرار ٢٤٠٥ (٢٠١٨) بالإجماع، الذي يجدد ولاية البعثة لعام آخر.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم سيدتي الرئيسة، لترؤسكم جلسة اليوم. ونحن نقدر ذلك كثيرا. وأود أيضا أن أشيد بمملكة هولندا على جهودها كقائمة بالصياغة لاعتماد القرار ٢٤٠٥ (٢٠١٨) اليوم. وأقدر حضور مقدمي الإحاطات الإعلامية وهم: الممثل الخاص ياماموتو، والسيدة سرابيوالسيدة صفي. وقد رصدت إحاطاتهم الإعلامية العديد من التطورات الإيجابية، وينبغي لنا أن نستمر على هذا المنوال. واسمحوا لي بعرض بعض أفكار بولندا.

إن بولندا تؤيد بقوة الدور الأساسي لبعثة الأمم المتحدة في دعم المجتمع الأفغاني، وتعزيز حقوق الإنسان ورصدها، وتشجيع السلام والمصالحة وتقديم مساعدة قيّمة لحكومة أفغانستان. وأود

أن أؤيد بيان الاتحاد الأوروبي، الذي سيتم الإدلاء به في وقت لاحق.

ونرحب بعملية كابل بشأن التعاون في مجالي السلام والأمن، كإطار مستقبلي يجمع بين عدد من المشاركين الإقليميين والدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ونعتقد أن المبادرة ستعطي دفعة جديدة للجهود وتؤدي إلى تسوية سلمية وفورية للصراع. وفي هذا السياق، وبعد التشاور، بالطبع مع العضوات في المجلس الأعلى للسلام، فإننا ندعو الحكومة الأفغانية إلى اتخاذ إجراءات واضحة لكيفية إشراك النساء في مفاوضات السلام مع حركة طالبان وأطراف أخرى في الصراع.

إن القتال ضد حركة طالبان يؤثر بشكل كبير على النساء، حيث يشكلن ١٢ في المائة من الضحايا المدنيين جراء النزاع. وبالتالي، فإن حقوق المرأة هي التي تنتهك أكثر من غيرها جراء وجود حركة طالبان في المجتمعات المحلية. وفي الوقت نفسه، غالباً ما تحصل النساء على وصول أفضل إلى مجموعات ومواقع معينة، ويمكنهن جمع معلومات هامة حول التهديدات التي يتعرض لها الأمن. كما يمكنهن تحسين علاقة قوات الأمن بالمجتمعات المحلية، ويمكنهن الكشف عن العلامات المبكرة للتطرف، حيث أنهن غالباً ما يشكلن الأهداف الأولى للأصوليين. ومع ذلك، لا تؤدي المرأة الأفغانية دورا هاما في صنع القرار، بما في ذلك كيفية مكافحة حركة طالبان على الصعيدين المحلي والوطني. ونحن نقدر حقيقة ازدياد النسبة المئوية للنساء في مجلس السلام الأعلى لتبلغ ٢٠ في المائة، بما في ذلك على مستوى رفيع وفي لجان السلام الإقليمية في المقاطعات الـ ٣٤ في أفغانستان. ومع ذلك، فإن أصوات النساء مفقودة في المحادثات والمفاوضات الفعلية.

وبينما نعترف بالجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لتعزيز إشراك المرأة في قطاعي الشرطة والأمن، لا تزال هناك تحديات كثيرة في هذا المجال، وهناك حاجة للمزيد من العمل لوضع إجراءات واضحة بشأن كيفية زيادة عدد النساء في قيادة وإدارة قطاع الأمن. ولا يمكن أن تتم العملية بدون المشاركة النشطة لمنظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء. وفي هذا الصدد، فإننا نعترف بالدور الهام الذي تؤديه هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة في دعم تمكين المرأة الأفغانية. علاوة على ذلك، نود أن نغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على الأثر الإيجابي والأهمية المستمرة للالتزامات الدولية التي تم التعهد بها في قمة وارسو لحلف الناتو في عام ٢٠١٦ وتأثيرها الهام على الأمن والتنمية والاستقرار في أفغانستان.

ولا تزال حماية المدنيين والامتثال لالتزامات القانون الإنساني الدولي تشكل مشكلة خطيرة، مما يؤدي إلى معاناة الأبرياء من آثار الصراع العسكري في أفغانستان. وكما أظهر التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ عن هذه المسألة، لا يزال هناك مجال كبير للتقدم. وتؤيد بولندا بقوة الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة، للحد من الإصابات في صفوف المدنيين، ولا سيما بين الأطفال، الذين يتأثرون بشدة جراء الذخائر غير المنفجرة.

وتشكل انتخابات المجالس النيابية والمحلية القادمة مهمة كبيرة للنظام السياسي الأفغاني في طريقه إلى تحقيق نتائج شاملة وشفافة. وتأمل بولندا أن ينشئ البرلمان الجديد أساسًا تشريعيًا قويًا للتنمية المستدامة في البلد. وفيما يتعلق بالدعم التقني، نشجع البعثة على تقديم المساعدة اللازمة بناء على طلب السلطات الأفغانية. وتظل المشاركة الواسعة للنساء، سواء كمرشحات أو كناخبات، تشكل أولوية قصوى بالنسبة لنا.

في الختام، أود مرة أخرى أن أشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة، ولا سيما السيد ياماموتو.

السيد تانوه – بوتشوي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): إن بلدي يقدر حضوركم الفعلي سيدتي الرئيسة، لرئاسة جلسة اليوم، وهو اليوم الدولي للمرأة. كما نرحب بحضور السيدة جولي

بيشوب، وزيرة خارجية أستراليا، والسيدة أنيكا سودر، نائبة وزير الخارجية في السويد، في جلسة هذا الصباح.

ويشكر وفد بلدي السيد ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على الإحاطة الإعلامية الممتازة التي قدمها بشأن الحالة في أفغانستان. كما نود أن نعرب عن امتناننا الصادق للسيدة حبيبة سرابي، نائبة رئيس المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، والسيدة مريم صفي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأبحاث المتعلقة بالسياسات العامة والدراسات الإنمائية، على تدخليهما المهمين، والتزامهما المستمر بإسماع صوت المرأة، في العملية الديمقراطية التي يشهدها بلدهما.

تشجب كوت ديفوار وتدين موجة العنف وسلسلة الهجمات الفتاكة التي عانتها أفغانستان مؤخرا. إن الهجمات الثلاث التي وقعت بين ٢٠ و ٢٧ كانون الثاني/يناير في كابل وجلال أباد تدعونا جميعا إلى دفع المجلس لإيلاء اهتمام مستمر للحالة في البلد، نظرا لتأثيرها على استقرار المنطقة بأكملها.

وعلى الرغم من الحالة الأمنية المثيرة للقلق، ترحب كوت ديفوار بعقد المؤتمر الثاني لعملية كابل بشأن السلام والمصالحة، في ٢٨ شباط/فبراير في كابول، بوصفه خطوة هامة على طريق السلام والمصالحة في أفغانستان. ويرى بلدي في مد الرئيس أشرف غني يده إلى طالبان خطوة حاسمة صوب مفاوضات صريحة بين الحكومة وحركة طالبان. وما زالت كوت ديفوار واثقة من أن هذا العرض للسلام سيفضي إلى بدء عملية سلام حقيقية شاملة.

ونود كذلك أن نرى تقييما للتقدم المحرز في مجال السلام والتدابير المشتركة لمكافحة الإرهاب في أفغانستان والمنطقة. ويشجع بلدي، في ذلك الصدد، أصحاب المصلحة الأفغان على الانخراط في حوار مفتوح، استنادا إلى إنجازات دستور عام ٢٠٠٤، بما في ذلك احترام حقوق المواطنين، ولا سيما النساء.

وعلى الرغم من الشعور بالأمل المنبثق عن الاجتماع الثاني لعملية كابل، لا يزال يساور وفد بلدي القلق إزاء استمرار وجود بعض التوترات السياسية في البلد. ولذلك فهو يحث الأطراف على إعطاء الأولوية للحوار لمصلحة الشعب الأفغاني.

وبمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للمرأة، الرامي إلى تعزيز حقوق المرأة ومكافحة عدم المساواة، تحيي كوت ديفوار المرأة الأفغانية تحية حارة على مساهمتها الهامة في عملية المصالحة وجهود إحلال السلام في بلدها، في سياق اجتماعي وسياسي صعب أحيانا، ما زال يشكل فيه الجدال بشأن مكانة المرأة في المجتمع موضوعا شديد الحساسية.

ويدعو بلدي المجتمع الدولي ومجلسنا إلى إعطاء المرأة الأفغانية الوسائل اللازمة لتعزيز مكانتها في المجتمع وتعزيز مشاركتها في المبادرات الإقليمية والدولية من أجل السلام، وفي الوقت نفسه، تعزيز حماية حقوقها الأساسية. ويرحب وفد بلدي، تحقيقا لتلك الغاية، باعتماد القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة وبإطلاق الحكومة الأفغانية في تموز/يوليه ٢٠١٥ خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن. وتدعو كوت ديفوار إلى إنشاء آلية لتمويل الخطة من أجل إعطاء المرأة الأفغانية المكانة التي تستحقها في توطيد بلدها لمؤسساته الديمقراطية.

وفي الختام، يحث وفد بلدي المجتمع الدولي على دعم الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل إعادة السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان.

السيدة تاتشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم جزيل الشكر، الوزيرة كاغ، على اغتنامكم مناسبة اليوم الدولي للمرأة لتسليط الضوء على أهمية إشراك المرأة في العملية السياسية في أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، يسرني حقا أن أراكم، السيدة الوزيرة، تترأسون مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن هولندا. إنني أشعر بالإلهام وأنا انظر حول طاولة

المجلس إلى القيادات النسائية التي جمعتموها لهذه المناقشة، وآمل أن يكون هذا الأمر بمثابة تذكرة بأنه يتعين علينا جميعا أن نفعل المزيد من أجل ضمان تمثيل المرأة تمثيلا كاملا وتمكينها في جهود تعزيز السلام والأمن في الميدان.

وأشكر الممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته المستمرة، فضلا عن كل الجهود التي يبذلها فريقه دعما للسلام والتنمية الاقتصادية في أفغانستان في بيئة صعبة للغاية. ونعرب مرة أخرى عن تقديرنا لتقرير للأمين العام (S/2017/696) عن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ ونرحب باتخاذ القرار ٢٤٠٥ (٢٠١٨) اليوم، لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة، وتأييد النتائج والتوصيات التي انتهى إليها الاستعراض الاستراتيجي. إننا واثقون من أن هذا سيمكن البعثة من مواصلة عملها بفعالية وكفاءة قدر الإمكان، ونتطلع إلى تقرير تنفيذ الأمين العام لتوصيات الاستعراض الاستراتيجي في أقرب وقت ممكن.

كما نشكر السيدة سرابي والسيدة صفي على مشاطرتنا آرائهما بشأن العمل الهام الذي تقومان به في إشراك المرأة في العملية السياسية في أفغانستان والمجتمع بوجه عام. وسأعلق على ذلك بشكل أوسع لاحقا.

وتشيد الولايات المتحدة بالقادة الأفغان على اتخاذهم موقفا شجاعا في مؤتمر عملية كابل في الأسبوع الماضي. فقد أعادوا تأكيد التزامهم الواضح بالسلام واستعدادهم للمشاركة. وتقع المسؤولية الآن على طالبان في الرد على ذلك الالتزام وفي البرهنة على استعدادها لإجراء محادثات. لقد كانت الرسالة في كابل واضحة. فالباب إلى السلام مفتوح؛ ويجب على حركة طالبان أن تختار الدخول من ذلك الباب. إن موقف الولايات المتحدة، كما بُيِّن في استراتيجية جنوب آسيا، لا لبس فيه – السبيل الوحيد لإنهاء النزاع هو من خلال تسوية تفاوضية.

ونحن نعيد تأكيد التزامنا بدعم المفاوضات المباشرة بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان.

إن الشعب الأفغاني اليوم جاهز للسلام. وهو يفهم أن اتفاق السلام سيتطلب تنازلات من كلا الجانبين، لكنه لن يضحي بسلامته أو حمايته القانونية أو حقوقه الإنسانية لتحقيق السلام. وهو لن يعود إلى قهر وعزلة أواخر التسعينات. ويقع على طالبان التزام بأن تشرح كيف ستنسجم مع المجتمع الأفغاني الذي يتقدم بسرعة، حيث الرجال والنساء الأفغان أحرار في التعبير عن آرائهم واختيار قياداتهم وفي المساعدة على صياغة الإصلاحات الحكومية. إن المجموعات والبلدان التي توفر لطالبان والمتمردين المسلحين الآخرين الأسلحة أو الأموال أو الدعم السياسي لا تعمل إلا على تأجيج النزاع والمناخ الذي يتيح للإرهاب الاستمرار والنمو. ولا يمكننا أن ننجح إذا ما سمح للوضع الراهن بالاستمرار. إننا نجدد دعوتنا إلى جيران أفغانستان للانضمام إلى جهودنا من أجل التوصل إلى حل للنزاع.

ومن المهم للغاية كذلك، بالإضافة إلى مساهمة عملية كابل في تحقيق السلام على الصعيد الوطني، أن نواصل دعم دور المجتمع المدني في بناء وتعزيز توافق في الآراء على عملية السلام عبر جميع عناصر المجتمع الأفغاني. ويتيح لنا اليوم الدولي للمرأة فرصة طيبة للتأكيد على تلك الجهود. إن لدى مبادرة السيدة سرابي مع المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان المعاد تنشيطه، الذي أنشأ شبكة من النساء في عواصم المحافظات من أجلس تعزيز المصالحة، قدرة على بناء قاعدة دعم عريضة من أجل السلام.

لقد أثلجت صدر السفيرة هيلي المناقشات التي جرت مع المسؤولين الأفغان بشأن وضع المرأة في أفغانستان، خلال زيارة مجلس الأمن إلى أفغانستان في كانون الثاني/يناير. ونحن نحث الحكومة على مواصلة تعزيز الدور المتنامي الذي تضطلع به المرأة في المجتمع الأفغاني وسلام أفغانستان والعملية السياسية، بما

في ذلك كمشاركة نشطة في الانتخابات المقبلة في أفغانستان، ناخبة ومرشحة على السواء. وتؤيد الولايات المتحدة إجراء انتخابات في موعدها وذات مصداقية وشفافة لبرلمان أفغانستان في ٢٠١٨ ولاختيار الرئيس في ٢٠١٩. والشعب الأفغاني وحده هو القادر على اختيار القادة الذين يمثلونه والعمل معا من أجل تهيئة وإدامة الظروف المواتية للسلام. وستكون تلك الانتخابات هامة للغاية في السعي إلى تحقيق الاستقرار السياسي في أفغانستان.

وختاما، تشجعنا دلائل التقدم التي نشهدها في أفغانستان والجهود الشجاعة التي تبذلها الحكومة الأفغانية. وسنظل ملتزمين بدعم ذلك التقدم، بما في ذلك من خلال عمل المجلس.

السيدة ميلي كولِفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أبدأ بالترحيب بمعالي السيدة سيغريد كاغ، وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي.

ونرحب جميعا بحضوركم في هذه القاعة، سيدتي الرئيسة. وأود أيضا أن أهنئ هولندا على اختيار عقد مناقشة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في ٨ آذار/مارس، اليوم الدولي للمرأة. وتعرب حكومة غينيا الاستوائية للجميع عن أصدق مشاعر الامتنان والتهاني للمبادرة العظيمة بحشد النساء العاملات في مجال الأعمال الحرة إلى هذه القاعة في اليوم الدولي للمرأة. فمجرد وجودهن يحفزني على توجيه رسالة إلى جميع حكومات العالم وقادته، وخاصة حكومة أفغانستان. فإذا كان بوسع النساء الجلوس معنا هنا اليوم، فإن المرأة الأفغانية قادرة على ذلك أيضا.

وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا للسيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته السنوية الشاملة والمفصلة بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح في أفغانستان. ونشكر السيدة حبيبة سرابي، نائبة رئيس المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، والسيدة مريم صفي، المديرة التنفيذية لمنظمة بحوث السياسات العامة والدراسات الإنمائية، على إحاطتيهما الهامتين في هذه القاعة اليوم بشأن وضع المرأة الأفغانية.

ونحتفل اليوم بكل مشاعر الصدق بـ ٨ آذار/مارس باعتباره يوما هاما لجميع نساء العالم لأنه يرمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات – وهو ما لم يتحقق حتى الآن ولا يزال أكبر تحد عالمي في مجال حقوق الإنسان في عصرنا. وقد أعاد الأمين العام أنطونيو غوتيريش تأكيد تلك الفكرة في الرسالة التي وجّهها في عام ٢٠١٨ بشأن هذا اليوم الهام. وذكر أيضا أن لدينا اليوم فرصة لتحويل المشاعر إلى إجراءات من أجل تمكين المرأة في جميع السياقات، بل للإشادة بالناشطات اللائي يعملن بلا كلل للدفاع عن حقوق المرأة وتشجيع النساء على تحقيق إمكاناتهم كاملة.

وتشيد جمهورية غينيا الاستوائية أيما إشادة – من خلال تأييد تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة – بالدور الحاسم الذي تضطلع به البعثة وجميع وكالات الأمم المتحدة في دعم الشعب الأفغاني وتعزيز السلام والمصالحة وضمان تعزيز حقوق الإنسان والمساعدة على تحسين مصداقية العمليات الانتخابية ونزاهتها وشمولها واستدامتها، فضلا عن تحسين تنسيق المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي إلى أفغانستان.

ويشير آخر تقرير للأمين العام (S/2018/165) إلى انخفاض عدد المدنيين الذين فقدوا أرواحهم بنسبة ٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق نظرا لاستمرار الإحصاءات المروعة من الوفيات والجرحى بين المدنيين في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. ونشعر بالانزعاج لارتفاع معدلات قتل النساء وإصابتهن، إضافة إلى إلحاق الأذى الشديد بالمدنيين بواسطة الهجمات الانتحارية بالقنابل وغيرها من الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيان والفتيات. وما تزال الهجمات على الأماكن

العامة على النحو الذي شهدناه في تلك التي شُنت في كانون الثاني/يناير مثيرة للقلق الشديد بشكل خاص. وعليه، ندعو جميع أطراف النزاع إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية السكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، وفقا للقانون الدولي الإنساني والقواعد الأساسية لحقوق الإنسان.

ولا يزال العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات في أفغانستان يعدُّ أحد الشواغل العالمية. وعلى الرغم من أن العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك ممارسة باتشا بازي (استرقاق الأطفال واستغلالهم جنسيا) قد حُظر إلا أن تلك الجرائم ما زالت تُرتكب للأسف دون معاقبتها قانونيا على نحو مناسب. ويشكّل بدء نفاذ القانون الجنائي خطوة إلى الأمام إلا أننا نحث الحكومة الأفغانية على كفالة تنفيذه، فضلا عن إنفاذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والامتثال له.

وترحب حكومة غينيا الاستوائية بالجهود الجارية التي تبذلها الحكومة الأفغانية في السعي إلى استراتيجيات مناسبة لوضع حد للعنف وتحقيق السلام المستدام. ويدل على تلك الجهود النداء الذي وجهته الحكومة في ٢٨ شباط/فبراير لبدء محادثات السلام مع حركة طالبان، وبالتالي السعي إلى إنشاء إطار للسلام في المؤتمر الثاني لعملية كابل للتعاون في مجالي السلام والأمن. ويسعى القرار ٢٣٤٤ (٢٠١٧) الذي اتخذه المجلس في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧ (انظر S/PV.7902) إلى دعم الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في الوفاء بالتزاماتها المعلنة في المؤتمرات المعقودة في لندن وكابل وبون وطوكيو فيما يتعلق بتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، من بين أمور أخرى. ويحث القرار البعثة أيضا على التعاون في تنفيذ الأحكام الدستورية والمعاهدات الدولية بشأن تمتع المرأة بكامل حقوقها، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فضلا عن دعم جهود الحكومة الرامية إلى كفالة إجراء عملية انتخابية شاملة للجميع، بما فيها التدابير التي تتيح المشاركة الكاملة والآمنة للمرأة.

وفي حين ارتفعت نسبة تمثيل النساء في المجلس الأعلى للسلام من ٩ إلى ٢٠ في المائة، بما في ذلك في أعلى المستويات، فإن من المؤسف أيضا، عدم إشراك النساء في أي من المحادثات الحقيقية، بما في ذلك أثناء عملية كابل في العام الماضي وفي المحادثات التي جرت في مسقط. وبالتالي، يحث وفد بلدي حكومة أفغانستان على ضمان المشاركة النشطة للمرأة في الحوارات والمحادثات المقبلة بشأن السلام والأمن، فضلا عن تمثيلها على النحو الأمثل في جميع مؤسسات الدولة وأن يكون لها دور هام في صنع القرار السياسي – كما هو الحال في سياسات رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، السيد أوبيانغ نغيما مباسوغو.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه يجب علينا جميعا اغتنام الفرص المتاحة لنا في جميع السياقات للمشاركة بهدف إحداث تحول في حياة النساء في جميع أنحاء العالم. وقد حانت اللحظة الحاسمة للسعي إلى المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتغيير حياة المرأة الأفغانية في جميع أبعادها ومظاهرها. وبالتالي، يدعو وفد بلدنا حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة إلى مواصلة عملهما بنشاط واستمرار لكفالة التنفيذ الفعال لخطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عن طريق وضع استراتيجيات وآليات لتمويل ميزانية الخطة في الوقت المناسب.

وكما قال جون ف. كينيدي:

”لا أقول أن الرجال متساوون في قدراتهم وطبائعهم ودوافعهم، بل أقول أنه ينبغي إعطاء كل واحد منهم فرصة عادلة لتطوير جميع إمكاناته ومواهبه المحتملة“.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إن ترؤسكم جلسة مجلس الأمن في اليوم الدولي للمرأة، سيدتي الرئيسة، يحمل قيمة رمزية ونهنئكم وجميع نساء العالم في هذه المناسبة. ونتذكر النداء الذي وجهه ممثلكم الدائم لرؤية أكبر عدد ممكن من النساء في جلسة اليوم، ويمكننا أن نرى دليلاً على ذلك في هذه القاعة. إن غياب النساء عن وفد بلدي لا يعني بأي حال من الأحوال عدم الاحترام، ناهيكم عن كراهية ذلك. إن ٨ آذار/مارس هو يوم عطلة رسمية في روسيا. وتعطل جميع نسائنا اليوم في إجازة، ونحن نعمل من أجلهن.

ونود أن نشكر السيد ياماموتو على تقريره الشامل بشأن الحالة الراهنة في أفغانستان والسيدة سرابي والسيدة صفي على إحاطتيهما الإعلاميتين المثيرتين للاهتمام. ومن جانبنا، نود أن ندلي بالتعليقات التالية.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الوضع الأمني في أفغانستان. وقد أكدت بعثة مجلس الأمن إلى كابل أن الحالة من هذه الناحية لا تزال صعبة للغاية. وفي أواخر كانون الثاني/يناير، للأسف، هزّت البلد سلسلة من الهجمات الإرهابية الدموية التي أودت بحياة حوالي ٢٠٠ من المدنيين الأفغان وأدت إلى جرح أكثر من ٤٠٠ منهم. ولم تتباطأ أعمال مختلف المنظمات الإرهابية. ويستمر نشاطها الإرهابي، وهي تشن المزيد من الهجمات المنهجية في مختلف أنحاء البلد وقد أحكمت السيطرة الكاملة أو الجزئية على نسبة كبيرة من أراضيها.

ويتمثل أحد العوامل الخطيرة لتدهور الحالة في نشاط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. إن الجهاديين يزيدون باستمرار أعداد المقاتلين في شمال أفغانستان، مما يحوّل المنطقة إلى نقطة انطلاق لمزيد من التوسع، بما في ذلك نحو وسط آسيا. وثمة ظاهرة تبعث على القلق بشكل خاص وهي إنشاءُ تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان شبكةً مذهلة من معسكرات التدريب، يشمل المتدربون فيها مواطنين من دول وسط آسيا وروسيا. ومن المؤسف أنه لم يُفتح أي تحقيق بشأن الطائرات العمودية غير الموسومة التي تنقّل أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية وتزودهم بالأسلحة في شمال أفغانستان. فهذه مشكلة لا يمكن تجاهلها. وينبغي إجراء تحقيق دقيق في هذه الحالة وإنهاء هذه الممارسة فوراً. إن تطهير المناطق الشمالية للبلد من العناصر الإرهابية سيحتاج إلى اتخاذ تدابير أكثر حزماً بكثير.

لقد أيدنا القرار ٢٤٠٥ (٢٠١٨)، الذي اقترحته هولندا، بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، مع الأخذ في الاعتبار أهمية وجود الأمم المتحدة هناك. تقوم البعثة بالكثير للبلد، ولكنها غير قادرة بحكم تعريفها على أن تكون دواء شافياً لكل مشاكل أفغانستان. ونأمل أن يؤدي القرار إلى تحسين فعاليتها. ولكن من المؤسف أيضاً أنه خلال الاتفاق على النص قد تم تجاهل عدد من الشواغل الرئيسية للوفد الروسي، ولا سيما تلك المتعلقة بتعزيز تنظيم الدولة الإسلامية مواقعه في أفغانستان كما ذكرت للتو. وكما أظهرت التجربة، فإن المحاولات الرامية إلى التقليل من حجم هذه المشاكل إلى أدنى حد يمكن أن تكون له عواقب وخيمة.

يرتبط التهديد الإرهابي بمشكلة المخدرات ارتباطاً لا ينفصم. وتمثّل المخدرات مصدراً مالياً مهماً للإرهابيين الأفغان. ووفقاً للدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٧ التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كانت هناك في العام الماضي زيادة كبيرة – أكثر من ٦٠ في المائة – في مجال زراعة المخدرات في أفغانستان، وارتفع إنتاج الأفيون إلى أكثر من ٨٠ في المائة ليصل إلى مستوى قياسي، بما في ذلك في المقاطعات الشمالية. لا يزال الإتجار بالمخدرات أيضاً يمثّل مشكلة خطيرة في أفغانستان نفسها وفي الدول المجاورة لها. ونحث التواجد العسكري هناك على أن يولي اهتماماً أكبر لهذه المسألة، بما في ذلك عن طريق التعاون مع المنظمات الإقليمية مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي

للتعاون. ويجب أن نتذكّر أن عملية القنال، التي نُفذت برعاية منظمة معاهدة الأمن الجماعي، تعرقل دروب تهريب المخدرات الأفغانية منذ عام ٢٠٠٣، وقد تم بفضلها ضبط مئات الأطنان من المخدرات المتاجر بها بصورة غير مشروعة والآلاف من الأسلحة النارية. وقد عملت وكالات إنفاذ القانون من أكثر من ٢٠ دولة والعديد من المنظمات الدولية معاً لتحقيق ذلك.

وتبقى الحقيقة للأسف أن الوجود المطول والواسع النطاق للوحدات الأجنبية في أفغانستان لم يؤد إلى تحسن في الحالة العسكرية والسياسية. وعلاوة على ذلك، فإن توسيع سلطة الأفراد العسكريين الأجانب قد أدى إلى زيادة في عدد الضحايا المدنيين، وهناك بيانات عن ذلك في تقارير الأمم المتحدة. ونعتقد أن التركيز على القوة وحدها خطأ. ولا نرى أي بدائل للعملية السياسية تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وإذا قُدّر لتلك العملية أن تكون فعالة فإنها ينبغي أن تكون شاملة للجميع. تؤدي المحاولات الرامية إلى تهميش بلدان معينة في المنطقة إلى نتائج عكسية. وينبغي أن يُشّجع أصحابُ المصلحة الخارجيين ثقافة حسن الجوار والتعاون وتفهماً لأهمية البعد الإقليمي للتسوية في أفغانستان.

إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن مفتاح الاستقرار في أفغانستان يكمن في جهود التفاوض التي يمكن أن تمهد الطريق للشروع في عملية مصالحة وطنية يقودها الأفغان أنفسهم، في أقرب وقت ممكن، ونحن على استعداد للمساعدة في هذا الأمر. إن مبدأ الشراكة المتساوية والنزيهة الذي يأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع أصحاب المصلحة في المنطقة، والذي هو بمثابة أساس لنموذج موسكو والآلية المستأنفة لفريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، هو الأساس الأمثل للشروع في عملية التفاوض. ونؤيد مبادرة أوزبكستان لعقد مؤتمر وزاري بشأن التسوية الأفغانية في طشقند يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس، الذي نراه بوصفه جزءا من تطوير نموذج موسكو والأنشطة التي يضطلع بها فريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون. ونحيط علماً بنتائج الاجتماع الثاني لعملية كابل في ٢٨ شباط/فبراير والدعوة التي وجهها السيد غني رئيس أفغانستان إلى حركة طالبان لبدء الحوار. ونأمل أن تعقب النداءات السياسية خطواتٌ عملية لتحقيق ذلك.

تقف أفغانستان على أعتاب دورة انتخابية جديدة. ونؤيد التأكد من أن الانتخابات البرلمانية والرئاسية، التي ينبغي أن تكون عاملاً موحداً قوياً للشعب الأفغاني في البلد، ستعقد في الوقت المحدد. ولتحقيق ذلك، ينبغي لكل القوى السياسية في أفغانستان أن تصطف على خط متوازن يتجنب استقطاب المجتمع والتعدي على حقوق الأقليات الوطنية. إن حل النزاع الأفغاني، مثل حالات الأزمات في أجزاء أخرى من العالم، يقتضي من الجهات الفاعلة الرئيسية كفالة أن تتقاطع جهودها حقاً، ونحن مستعدون لهذا التعاون.

السيدة كاردونا موسكوسو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أولاً أن أرحب بالسيدة زيغريد كاغ، القائمة بأعمال وزير الخارجية ووزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في مملكة هولندا، إلى مجلس الأمن، بصفتها رئيسة لهذه المناقشة الهامة اليوم بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أيضاً أن أشكر وفد بلدها لما يقوم به من أجل ضمان اتخاذ قرار اليوم ٢٤٠٥ (٢٠١٨). ونشكر أيضاً السيد تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيدة حبيبة سرابي، نائبة رئيس المجلس الأعلى للسلام، والسيدة مريم صفي، المديرة التنفيذية لمنظمة بحوث السياسات العامة والدراسات الإنمائية، على إحاطاتهم الإعلامية.

يشرفني أن أمثل المرأة البوليفية اليوم. فالمرأة في بلدي رمز للتصميم والقوة، وهما صفتان لم ينتبه إليهما منذ وقت طويل. فلنتذكر أن اليوم ليس يوما للاحتفالات، لكنه يوما لإحياء

ذكرى الكفاح لتحقيق حقوق المرأة. وبوليفيا تحيي النساء على قوتهن، ولا سيما في المضي قدما في حالات النزاع كما هو الحال بالنسبة للمرأة الأفغانية. ويجب أن نقدر أعمالهن كافة لا اليوم فحسب – بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. ويجب دائما ترجمة هذا التقدير لا في مجرد كلمات بل في شكل إجراءات ملموسة لتمكين المرأة. ذلك هو السبيل الأمثل لتكريمهن.

إن دور المرأة من العناصر ذات الأولوية في تطوير المجتمع الأفغاني ووحدته. ولمشاركة المرأة في العملية الحالية أهمية خاصة نظرا لأنها غالبا ما تكون المسؤولة بشكل أساسي عن أسرتها في السعي لضمان رفاه أفرادها. لكنها الآن تتولى الأدوار القيادية في السعي إلى تحقيق السلام في أفغانستان. إن إدماجنا في جميع المجالات ليس ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة فحسب، بل لتحقيق السلام والأمن اللذين نسعى جاهدين لتحقيقهما في مجلس الأمن وفي المنظمة وفي جميع أنحاء العالم. وكما قالت نائبة رئيس المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، فإن

”تحقيق السلام بدون المشاركة الهادفة للمرأة أمر مستحيل“.

وتود بوليفيا أن تشدد مرة أخرى على الزيارة التي قام بها مجلس الأمن إلى كابل في كانون الثاني/يناير، حيث تمكنا من مشاهدة الشعب يعمل على إعادة بناء بلده. وقد أكدت تلك الزيارة من جديد التزامنا ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وكذلك بالاضطلاع بالأنشطة المشتركة الرامية إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من أجل منع التطرف العنيف. لكن لا بد أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء زيادة وتيرة حوادث العنف التي بدأت هذا العام بسبب العديد من الهجمات ضد المدنيين، ثلثهم تقريبا من الأطفال. ومن الضروري المضي قدما في المفاوضات لتجنب مواصلة تقويض التسوية السلمية في المنطقة.

وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2018/165)، فقد تفاقم عدم الاستقرار السياسي وأوجد شعورا بانعدام الأمن في المجتمع، ولا سيما بين سكان كابل الذين استهدفوا بموجة من الهجمات الانتحارية في كانون الثاني/يناير. وسيستمر التهديد المحتمل للأمن والاستقرار في أفغانستان ما دام خطر التنظيمات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – إقليم خراسان – الذي كان مسؤولا عن العديد من الهجمات الأخرى لا في كابل فحسب، بل في ولاية ننكرهار الشرقية – موجودا في إقليم خرسان ويواصل مقاومة الجهود التي تبذلها القوات المسلحة الأفغانية والدولية. وتعرب بوليفيا عن إدانتها بأشد العبارات لجميع أعمال الإرهاب أيا كانت الجماعة أو الكيان الذي يسعى إلى فرض أيديولوجيته.

كما نعرب عن قلقنا إزاء الجمود الذي طال أمده في الحوار السياسي بين حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية وحزب الجمعية الإسلامية السياسي. ونعتقد أن الوقت قد حان لتتخذ الأطراف المعنية خطوات استباقية وتمضي قدما بهدف إجراء انتخابات عام ٢٠١٨. ونشجع الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية مع جيرانها في منطقة وسط آسيا لتعزيز آليات وبرامج التعاون الإقليمي والأقاليمي والدولي من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في الأجل البعيد وكذلك الإجراءات الرامية إلى تشجيع الترابط وربط سياسات التجارة والتمويل وتحسين الهياكل الأساسية والتجارة فيما بين بلدان وسط آسيا وأفغانستان ومناطق أخرى. ويحدونا الأمل في أن تتخلص أفغانستان من عدم الاستقرار الذي تعاني منه لتوفر البيئة المستقرة اللازمة لإجراء انتخابات شفافة وشاملة للجميع في المستقبل القريب.

وتشريد الكثير من الأسر في الأشهر القليلة الماضية دون أي إمكانية آنية لعودتها إلى ديارها في أمان وكرامة مسألة يجب على مجلس الأمن أن يواصل منحها الأولوية. وفي ذلك الصدد،

ندعو بلدان المنطقة إلى تكثيف الالتزام بتبادل المعلومات والوثائق التي ستضمن عودة هؤلاء الأشخاص بصورة طوعية ومستنيرة وكريمة وآمنة ودائمة إلى مواطنهم الأصلية، وضمان عدم تكرار الظروف التي تؤدي إلى عودتهم إلى انعدام الأمن أو إلى المناطق غير المناسبة لهم بأي ثمن. وبناء على ذلك، تعتقد بوليفيا أن تحقيق النجاح في البرامج والمنتديات والمشاريع دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية والدولية يجب أن يكون من خلال الاحترام المطلق لزيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في الآليات والمؤسسات الإقليمية والدولية والوطنية في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وختاما، نرى أنه لا يوجد أي حل عسكري للحالة في أفغانستان، ونؤيد أي مبادرة من شأنها أن تعزز الحوار الشامل الذي يقوم على أساس احترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للبلدان الأخرى. وعليه نؤيد تماما عملية كابل بقيادة حكومة أفغانستان الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والاستدامة في البلد بما يحقق الفائدة لجميع الأفغان.

السيد فاسيلنكو (كازاخستان) (*تكلم بالفرنسية*): أود بداية أن أشكر الوفد الهولندي على عقد جلستنا لمناقشة الحالة في أفغانستان. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للممثل الخاص للأمين العام السيد ياماموتو والسيدة سرابي والسيدة صفي على إحاطاتهم الإعلامية المفصلة.

وأشدد على رمزية انعقاد هذه المناقشة في ٨ آذار/مارس – بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. وأغتنم هذه الفرصة لأحيي جميع النساء ونتمنى لهن كل السعادة والحب والازدهار.

وتقوم المرأة بدور رئيسي لا في منع نشوب النزاعات فحسب، بل في تسويتها وصون السلام وتحقيق التنمية. وندرك أهمية الدور الذي يؤديه المجتمع المدني، بفضل مشاركة المرأة على مستوى متزايد في المجالات الاجتماعية للحياة يوميا. ونحيط علما بأهمية التحليل الشامل لموضوع اليوم من منظور المرأة على نحو ما اقترحته رئاسة مملكة هولندا.

وتثني كازاخستان على الإجراءات التي اتخذتها حكومة أفغانستان، وهي السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين داخل الخدمات العامة؛ واعتماد خطة العمل الوطنية، التي تشمل وضع سياسة لحماية المرأة أثناء الأزمات؛ وإنشاء محاكم خاصة لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة، إضافة إلى اعتماد قانون القضاء على العنف ضد المرأة والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ونشكر السفير سيكال ممثل أفغانستان على بيانه.

وكما يعلم الجميع، ستعقد كازاخستان الخريف المقبل مؤتمرا بشأن توسيع نطاق حقوق المرأة في أفغانستان سيغطي المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ذات الصلة في البلد؛ وتبادل الدروس المستفادة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين؛ وتنفيذ التوصيات من أجل توسيع نطاق حقوق المرأة في البلد. وأود أن أبلغ المجلس أن كازاخستان قد اتخذت مبادرة بالاستمرار في المشاركة في تمويل برنامج التعليم للمواطنين الأفغان بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين. وفي إطار برنامج التعليم الذي جمع ٥٠ مليون دولار، سيواصل حوالي ١ ٠٠٠ من المواطنين الأفغان تلقي تعليمهم في الجامعات في كازاخستان خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢١.

يعكف الاتحاد الأوروبي حاليا على الإعداد لتمويل الجزء الأول من مشروع متصل بالمسألة سينفذ بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وسيكون هدفه توفير التعليم للإناث من الطلاب الأفغان في كازاخستان.

ونشعر بقلق بالغ إزاء العنف ضد المرأة في أفغانستان، فضلا عن تزايد عدد الوفيات الناجمة عن الهجمات الإرهابية والضربات الجوية الواسعة النطاق التي يقوم بها الجيش. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2018/165)، فقد بلغت نسبة النساء حوالي ١٢ في المائة من العدد الإجمالي للضحايا.

ونؤيد الأشكال الفعّالة من التعاون الإقليمي والعالمي، فضلا عن جهود الأمم المتحدة في أفغانستان. ونرحب بالحلول التي وضعتها بعثة الأمم المتحدة والتي تهدف إلى الحد من عدد الضحايا في صفوف المدنيين، وتحسين مستوى المعيشة وتطوير المجالات التعليمية والطبية. ونحض جميع البلدان المعنية على المشاركة في تنفيذ التوصيات ذات الصلة.

أود أن أذكر أنه بفضل مبادرة كازاخستان خلال رئاستها للمجلس، تم تنظيم زيارة لأعضاء المجلس إلى أفغانستان عقدوا خلالها اجتماعات مع ممثلي البرلمان الأفغاني والمنظمات النسائية، برئاسة السيدة الأولى، رولا غني. وينبغي ألا ننسى أن عدد الهجمات الإرهابية آخذ في الازدياد، كما يتضح من الهجمات التي شنتها حركة طالبان وتنظيم داعش في كانون الثاني/يناير في كابول وجلال آباد.

ونرحب بالعملية الثانية، الذي شارك فيها وفد كازاخستان. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن ندرس بعناية شديدة فكرة بدء مفاوضات السلام مع حركة طالبان، على النحو الذي اقترحه فخامة الرئيس أشرف غني. ومن الحيوي النظر في الجوانب التالية في هذه المفاوضات: الاعتراف بحركة طالبان بوصفها حزبا سياسيا، وفرض وقف إطلاق النار، وتنفيذ تدابير بناء الثقة في المرحلة الانتقالية التي ستمهد الطريق أمام إجراء الانتخابات؛ وتنقيح الدستور أو إدخال تعديلات عليه؛ ومعالجة المظالم وتطبيق القانون؛ وإطلاق سراح بعض الأعضاء في حركة طالبان من السجن ورفع أسماء البعض الآخر منهم من قوائم جزاءات الأمم المتحدة. إن التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي ما زالت تواجه أفغانستان تتطلب استمرار دعم بلدان المنطقة والمجتمع الدولي والأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن.

تواصل كازاخستان تعزيز نموذج للتنمية المستدامة يتألف من ثلاث ركائز.

أولا فيما يتعلق بالصلة بين الأمن والتنمية، نحن مقتنعون بأنه لتحقيق السلام والأمن الدائمين في البلد، من الأساسي تنفيذ البرامج الإنمائية.

وتتمثل الركيزة الثانية في اتباع نهج إقليمي. وفي سياق تزايد عولمة الصراعات، سيمكن هذا النهج الجديد من مواجهة التحديات والتهديدات العابرة للحدود، لأنه يستحيل إيجاد حلول لهذه المشاكل داخل حدود دولة واحدة فقط. والدليل على ذلك كان البدء في ٢٣ شباط/فبراير في هيرات الكبرى بمشروعين: خط الأنابيب الذي سيمر عبر تركمانستان — أفغانستان — باكستان — الهند، والمشروع الثلاثي الأطراف للطاقة الكهربائية الذي سيولد ٥٠٠ كيلوفولط ويربط بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان فضلا عن مد كابلات الألياف الضوئية وبناء السكك الحديدية التي تربط بين مزار الشريف وهيرات.

أما الركيزة الثالثة فهي المبدأ المتمثل في أمم متحدة واحدة. إن تزايد عدد الصراعات والتحديات المعاصرة يتطلب مزيدا من التنسيق والكفاءة في عمل الأمم المتحدة، سواء في المقر أو على الصعيد الإقليمي، لا سيما بالنظر إلى التخفيضات في ميزانية المنظمة. وبدون هذا التنسيق سنشهد تجزؤا في البرامج والمشاريع، وهي مسألة يمكن تفاديها عن طريق توحيد جهود مختلف الهياكل والهيئات في المنظمة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة بطريقة شاملة وليس بطريقة مجزأة، تركز على منطقة بعينها.

أود أن أختتم بياني بقول مأثور كازاخستاني:

”المرأة تهز المهد بيد في الوقت نفسه تدير العالم باليد الأخرى“

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نرحب برئاستكم لهذه الجلسة الهامة. نشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، السيد

تاداميتشي ياماموتو، والسيدة حبيبة سارابي، نائبة رئيس المجلس الأعلى للسلام، والسيدة مريم صفي، مديرة منظمة الدراسات والسياسات والبحوث الإنمائية، على إحاطاتهم القيمة.

أود هنا أن أعرب عن تقدير دولة الكويت لما تبذله بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان وللدور الحيوي الذي يضطلع به السيد ياماموتو، وما يقدمه جميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان من جهود مخلصة وتفانٍ في العمل دعما لشعب أفغانستان في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها، كما نرحب بالقرار ٢٤٠٥ (٢٠١٨) الذي اتخذه مجلس الأمن في بداية هذه الجلسة لتمديد ولاية البعثة.

لقد عانت أفغانستان طوال أربعة عقود من أوضاع أمنية وسياسية غير مستقرة وصعبة، انعكست سلبا على حياة المواطن الأفغاني. فهذه الأوضاع السياسية الدقيقة التي تمر بها أفغانستان حاليا تتطلب من كافة الحكماء وقيادات الأحزاب السياسية في أفغانستان تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية من أجل ضمان حياة آمنة وكريمة للمواطنين الأفغان بعد سنين طويلة من الحروب والنزاعات. يتطلب الأمر منا أيضا في مجلس الأمن الاستمرار في تكثيف الجهود لدعم العملية السياسية والتشجيع على إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في موعدها المقرر.

أود أن أتطرق في كلماتي للمواضيع الرئيسية التالية: أولا، الوضع السياسي، نرحب بالجهود التي تبذلها للجنة الانتخابية المستقلة، وما أحرزته من تقدم في التحضير للانتخابات البرلمانية المزمع عقدها في شهر تموز/يوليه المقبل، على الرغم من الاضطرابات الداخلية التي شهدتها أفغانستان مؤخرا، حيث واصلت عملها من خلال تعيينها لمجلس إداري جديد وإعداد قوائم انتخابية وربطها بأماكن الاقتراع، واعتماد البطاقات الوطنية، كجزء من عملية التسجيل للانتخابات، آملين في أن تسهم تلك التحضيرات في مشاركة واسعة من مختلف فئات الشعب الأفغاني، بما في ذلك أهمية التركيز على تشجيع مشاركة المرأة بفعالية في الانتخابات المقبلة. ومع اقتراب موعد تلك الانتخابات البرلمانية، نلاحظ، بكل أسف، تصاعد حالة التوتر السياسي بين مختلف الأحزاب والائتلافات السياسية الأفغانية، الأمر الذي وضع حكومة الوحدة الوطنية تحت مزيد من الضغوطات، وأدى إلى تأخير تنفيذ أجندة الإصلاح الوطنية. ثانيا، الوضع الأمني، تدعم دولة الكويت النداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة من أجل العمل على تجنب التهديدات في أفغانستان وأسيا الوسطى، إلا أننا نلاحظ مع القلق عدم استقرار الوضع الأمني في أفغانستان، حيث يستمر الصراع بين الحكومة الأفغانية والقوات المعادية لها في معظم أرجاء البلاد.

من الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة سجلّت ٢٣ ٧٤٤ حادثا أمنيا في أفغانستان خلال العام ٢٠١٧. و ٦٣ في المائة من تلك الحوادث الأمنية كانت نتيجة للنزاعات المسلحة في أفغانستان، في حين ارتفعت نسبة العمليات الانتحارية بمقدار ٥٠ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٦.

إن هذه الأرقام تؤكد صعوبة المهمة الملقاة على عاتق الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، لا سيما في ظل استمرار حركة طالبان وتنظيم داعش في شن الهجمات الإرهابية على المدنيين العزل. فالجميع يدرك ما تتسبب به تلك الهجمات الإرهابية من سقوط العديد من الضحايا المدنيين، حيث سجلت بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان سقوط ١٠ ٤٥٣ من الضحايا المدنيين ما بين قتيل وجريح جراء أعمال العنف خلال العام الماضي فقط، بالإضافة إلى إلحاق الضرر بالمنازل والممتلكات ونزوح العديد من الأسر وتشريدها.

ثالثا، حقوق الإنسان، عندما نتكلم عن موضوع حقوق الإنسان، لا بد لنا من أن نستذكر أن موعد جلستنا اليوم يتواكب مع يوم المرأة العالمي، فالمرأة والأم تحديدا هي نصف المجتمع، وهي التي تساهم بشكل كبير في تربية جيل جديد

قادر على تحمل مسؤولياته. ومن هذا المنطلق، وإيماننا منا بالدور الكبير الذي تؤديه المرأة في مجتمعاتنا، فإن ضمان إعطاء المرأة كامل حقوقها المدنية والسياسية، إنما هو مطلب أساسي لجميع دول العالم، بما في ذلك أفغانستان التي اتخذت حكومتها خطوات تسهم في تحسين المساواة بين الجنسين في مجال الخدمة المدنية. كما نرحب بإقرار البرلمان الأفغاني لقانون جديد مناهض للعنف، والذي ينتظر توقيع الرئيس عليه من أجل البدء بتطبيقه.

إن الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في تنفيذ قانون منع العنف ضد المرأة، وكذلك تنفيذها لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، جهود مقدرة حق قدرها، وجديرة بالثناء، وكلنا ثقة بمواصلة الحكومة الأفغانية لجهودها في هذا الإطار، لما فيه مصلحة المجتمع الأفغاني.

في الختام، تؤمن دولة الكويت بأن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان والمنطقة يأتي من خلال تسوية تفاوضية دبلوماسية. فالحلول العسكرية، على مر التاريخ، لم تأتِ بأية حلول دائمة مؤدية إلى السلام. وعليه، نحث جميع الأطراف على المشاركة البناءة في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق السلام، بهدف تعزيز مصالح ورفاه الشعب الأفغاني. كذلك نرى أنه لا بد من أن يواكب تلك الجهود الدبلوماسية استثمار كبير وحقيقي في قطاع التربية والتعليم. فالإصلاح الحقيقي للمجتمع يبدأ بالاستثمار في منظومة التعليم. فكم من شعوب العالم تعرضت بلدانها للدمار من جراء الحروب والنزاعات واستطاعت أن تعود إلى ركب الدول المتقدمة، بعد أن قررت الاستثمار في جيل المستقبل من خلال تخصيص مواردها في قطاع التعليم، من دون التمييز بين رجل وامرأة. ولعل القول المأثور للرئيس الراحل نيلسون مانديلا، رئيس جنوب أفريقيا الأسبق، هي أبلغ ما يمكن استذكاره في ختام كلمتي، عندما قال: ”إن التعليم أقوى سلاح يمكن لنا استخدامه لتغيير العالم“.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر الحار إلى جميع المتكلمين، لا سيما السيدة سرابيوالسيدة صفي، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين. كما أود أن أشكر هولندا على أخذ زمام المبادرة بعقد هذه المناقشة الهامة في ٨ آذار/مارس، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، الذي يجري أيضا الاحتفال به باللغة الفرنسية، كما سمعنا من السفير فاسيلنكو. إن بلد سيمون دي بوفوار وماري كوري وسيمون فايل – بلدي – يأخذ هذا اليوم على محمل الجد. وقد جعل الرئيس ماكرون تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، القضية الرئيسية في ولايته التي مدتها خمس سنوات أود أن أدلي اليوم بأربع ملاحظات بشأن الحالة في أفغانستان.

الملاحظة الأولى تتعلق بالحالة الأمنية الهشة، التي وصفتها لنا السيدة صفي، والتي تجلت بشكل خاص في الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في كابل وجلال أباد، وتأثيرها على السكان الأفغان. وتدين فرنسا بشدة تلك الهجمات الإرهابية التي استهدفت المدنيين الأفغان مرة أخرى، ولا سيما النساء والأطفال. ونكرر الإعراب عن تعاطفنا ودعمنا لضحايا ذلك العنف الجبان والكريه، ولأسرهم.

وكما يؤكد تقرير الأمين العام (S/2018/165)، فقد ازداد مستوى العنف في أفغانستان في الأشهر الأخيرة نتيجة للتهديد المستمر الذي تشكله حركة طالبان وزيادة وجود تنظيم داعش، وهو ما ذكره السيد ياماموتو للتو. وتدعو فرنسا جميع الأطراف إلى حماية المدنيين، وترحب بالجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية في هذا الصدد، فضلا عن العزم الذي تبديه قوات الأمن الأفغانية في حربها ضد الإرهاب. وترحب فرنسا أيضا بالالتزامات التي تعهدت بها جميع البلدان المجاورة لأفغانستان والشركاء الدوليون الآخرون في ٢٨ شباط/فبراير في كابل، بزيادة تعاونها مع السلطات الأفغانية من أجل مكافحة التهديد المزدوج المتمثل في الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. والجهود

الجارية التي تبذلها حكومة أفغانستان وشركاؤها الدوليون من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات، تستحق تركيزا خاصا وينبغي مواصلة تعزيزها، بما في ذلك في إطار مبادرة ميثاق باريس.

وتموت النساء من جراء العنف الإرهابي في أفغانستان، لكنهن يقعن أيضاً ضحايا لأنواع أخرى من العنف المتصل بالنزاع الأفغاني. ونحن ندين على وجه الخصوص عمليات إعدام النساء التي أمرت بها محاكم طالبان والحالات العديدة للعنف الجنسي، التي تم التحقق من وقوع أكثر من ١٧٠ حالة منها في عام ٢٠١٧. ونرحب بإطلاق الحكومة الأفغانية خطة عمل للقضاء على ظاهرة الزواج المبكر للفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢١، ونأمل أن يساعد ذلك على إنهاء تلك الممارسة واسعة الانتشار على نحو يدعو للأسف.

ثانيا، أود أن أشير إلى الجهود الجارية للتوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع في أفغانستان. ومنذ مناقشتنا الأخيرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر S/PV.8147)، تم إحراز تقدم في عملية سلام التي تقودها أفغانستان. إن الاقتراح الذي قدمه الرئيس أشرف غني لحركة طالبان في مؤتمر عملية كابول الثاني في ٢٨ شباط/فبراير المتمثل في إجراء محادثات سلام دون شروط مسبقة، يشكل تطورا إيجابيا. وإلى جانب البلدان والمنظمات الدولية المشاركة في عملية كابل، تؤيد فرنسا اقتراح السلام هذا، الذي يعرض الاعتراف بحركة طالبان كقوة سياسية. ومع ذلك، نريد أيضا أن نؤكد على مطالبتنا لحركة طالبان بنبذ كل أشكال العنف. وترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية للتوصل إلى توافق وطني واسع النطاق دعما لاقتراح السلام، وتشجعها على مواصلة السير على هذا الطريق، لا سيما من خلال العمل على ضمان تماسك حكومة الوحدة الوطنية، وتجنب إغراء العودة إلى المجتمعات المحلية أو الجماعات العرقية، فضلا عن ضمان المشاركة النشطة للمرأة على جميع مستويات صنع القرار.

فيما يتعلق بتلك النقطة الأخيرة، ينبغي لنا أن نلاحظ التقدم الكبير الذي تم إحرازه، لا سيما في زيادة عدد النساء في المجلس الأعلى للسلام، كما ذكرت السيدة سرابي اليوم. إن التنفيذ التدريجي لخطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يعد أمرا أساسيا في هذا الصدد. وقد حان الوقت لتحقيق قفزة نوعية وضمان مشاركة المرأة الأفغانية مشاركة كاملة في جميع عمليات صنع القرار. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن يبدأ ذلك بتوسيع المشاركة في الأمانة المشتركة للمجلس الأعلى، حيث يشارك فيه حاليا ثلاث نساء فقط. ولا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون مشاركة المرأة الأفغانية بصورة نشطة وفعالة في العملية، ويجب أن يكون ذلك جزءاً لا يتجزأ من التوافق الوطني الذي تم التوصل إليه خلال مؤتمر كابول الثاني. أخيرا، تحث فرنسا جميع الشركاء في أفغانستان، ولا سيما جيرانها، على دعم وتيسير عملية السلام الشاملة تلك. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون متاحا لدعم تلك العملية.

وملاحظتي الثالثة تتعلق بالانتخابات التي تمثل أولوية عليا أخرى بالنسبة لأفغانستان في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وعلى الرغم من إحراز تقدم في الإصلاحات الانتخابية والأعمال التحضيرية التي تقودها اللجنة الانتخابية المستقلة، فلا يزال هناك شوط طويل أمامنا. وتشجع فرنسا الحكومة الأفغانية على مواصلة جهودها للاضطلاع بمسؤولياتها، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان وشركائها الدوليين، من أجل ضمان إجراء انتخابات محلية وبرلمانية حرة وشفافة وشاملة للجميع، قبل نهاية العام. وفي هذا الصدد، وكما يؤكد القرار ٢٤٠٥ (٢٠١٨)، الذي اتخذناه للتو، من الضروري كفالة أن تكون المرأة قادرة على المشاركة الكاملة في العمليات الانتخابية كناخبات ومرشحات. ويعني ذلك تجديد الجهود الرامية إلى التأكد من أن يفهم الناس أهمية تصويت كل فرد، بما في ذلك من خلال حملات التوعية. كما تعني تلك المشاركة وجوب حماية

ومساعدة النساء اللاتي يقررن الترشح، وضرورة تشجيع النساء اللاتي لا يجرؤن على الترشح كي يقمن بذلك.

وفي هذا اليوم، ٨ آذار/مارس، نأمل أيضا أن تفضي رغبة السلطات الأفغانية في إعطاء المرأة المكانة التي تستحقها إلى تكافؤ فرص الوصول إلى التعليم.

والملاحظة الرابعة والأخيرة تتعلق بأهمية الدعم الدولي، وخاصة بعثة الأمم المتحدة، لأفغانستان. وعقب زيارة المجلس إلى كابل في كانون الثاني/يناير، يأتي اتخاذ القرار ٢٤٠٥ (٢٠١٨) بالإجماع، بتجديد ولاية البعثة، دليلاً آخر على دعم المجتمع الدولي الثابت لأفغانستان. ومن خلال تأييد توصيات الاستعراض الاستراتيجي الذي أجري في صيف عام ٢٠١٧، يمكن هذا القرار البعثة من التركيز مجدداً على مهامها الأساسية دعماً لجهود السلام والإعداد للانتخابات.

وأشيد بالعمل الرائع الذي قام به وفدكم، سيدتي الرئيسة، في إجراء المفاوضات وأهنئكم على هذه النتيجة الممتازة.

أخيراً، أرحب بقرار الأمين العام باستضافة المؤتمر الوزاري القادم في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر، بعد عامين من مؤتمر بروكسل للمانحين. وسيبرهن ذلك مرة أخرى على التزامنا الجماعي والدائم بالسلام والأمن والتنمية في أفغانستان.

واسمحوا لي في الختام أن أؤكد مجدداً دعم فرنسا الكامل للحكومة الأفغانية في السعي إلى تحقيق سلام دائم لجميع الأفغان نساء ورجالا، ولموظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في ظروف بالغة الصعوبة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على خمس دقائق بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية إستراليا.

السيدة بيشوب (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بعد عقود من الصراع، تواصل قوات الأمن الوطنية الأفغانية بذل تضحيات يومية في جهودها لحماية مجتمعاتها، بينما تستمر معاناة الشعب الأفغاني من ويلات الإرهاب والنزاع. ولا بد أن يواصل المجتمع الدولي الوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني في جهوده لدحر الإرهاب وتحقيق التنمية السلمية.

إن الكفاح ضد الأيديولوجية المتطرفة لجماعات مثل طالبان هو أمر وجودي لكثير من المجتمعات. ولا مكان في عالمنا لعقيدة تحدد النساء والفتيات كمواطنين من الدرجة الثانية، وحيث تتحطم آمال الفتيات الصغيرات وأحلامهن بفعل أيديولوجية تحرمهن من التعليم والاحترام والإرادة الحرة. وثمة أسباب كثيرة تدفعنا لدعم الحكومة الأفغانية؛ وإن كان من أهمها تأمين رفاه النساء والفتيات في المستقبل في ذلك البلد الجميل.

وفي هذا اليوم الدولي للمرأة، نلتزم مجدداً بالنساء والفتيات في أفغانستان اللواتي يتحلين بالشجاعة. وسنواصل أستراليا التزامها القوي بإلحاق ٣٠٠ فرد ببعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي للتدريب وتقديم المشورة والمساعدة لقوات الأمن الأفغانية، إلى جانب التزامنا بتقديم ١٠٠ مليون دولار سنوياً دعماً لها. وتكرر الحكومة الأسترالية إدانتها لأعمال الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجماعات المستوحاة من داعش والقاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى، بما في ذلك في أفغانستان. وفي شباط/فبراير، أدرجت أستراليا الدولة الإسلامية – ولاية خراسان في إطار العقوبات المالية التي تستهدف مكافحة الإرهاب.

ومنذ عام ٢٠٠١، تلتزم أستراليا أيضا بتنمية أفغانستان، بما في ذلك توفير ١,٣٤ بليون دولار كمساعدة إنمائية. فالنمو الاقتصادي المستدام هو السبيل إلى انتشال المزيد من الأفغان من براثن الفقر. ونحن نشهد تقدماً يُحرز، حيث تتوفر للنساء والفتيات الآن فرص للتعليم والمشاركة الاقتصادية، في حين يجري

تدوين حقوقهن في قوانين أفغانستان. ويجب أن تحصل المرأة على عوائد السلام بنفس القدر مع الرجل، على الأقل، في أفغانستان، ونؤيد مشاركة النساء في الانتخابات المقبلة، سواء كمرشحات أو مواطنات يمارسن حقوقهن الديمقراطية. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لضمان أن يتمكن الأفغان من تحقيق قدراتهم، بمن فيهم النازحون بسبب الأزمة الإنسانية المستمرة.

وتواصل أستراليا دعم الجهود التي تبذلها أفغانستان لإعادة إدماج النازحين والعائدين وتلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية لمواطنيها. واليوم، أُعلن عن تقديم حزمة للدعم الإنساني بقيمة ٦٠ مليون دولار لمساعدة اللاجئين في أفغانستان والنازحين والمجتمعات المضيفة لهم في أفغانستان وباكستان. وستواصل أستراليا دعم الجهود التي تبذلها أفغانستان في التصدي للتحديات المستمرة للأمن الغذائي والسلامة والاحتياجات الصحية، ولا سيما للنساء والأطفال المستضعفين.

إن أفغانستان تحتاج إلى السلام الدائم لتحقيق إمكاناتها الأكيدة التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال المفاوضات والحوار. والمؤتمر الوزاري، الذي سيعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، سيهيئ الفرصة لأفغانستان للتقدم صوب التوصل إلى تسوية سياسية وإيلاء الأولوية لاحتياجاتها الإنمائية وبناء الثقة الدولية. وتسلم الحكومة الأسترالية بالتزام الحكومة والشعب في أفغانستان وشجاعة قوات الأمن الأفغانية في عزمها على إنهاء النزاع. ونعرب أيضا عن تقديرنا للإسهامات القيمة من جميع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الدبلوماسيين والموظفين التابعين لهم في أفغانستان.

والشعب الأفغاني، شأنه شأن كل الشعوب، يريد العيش في سلام وأمن، والسعي إلى تحقيق مستوى أعلى من المعيشة. ونحن من الشركاء الموثوقين والدائمين في الكفاح من أجل بلوغ ذلك الهدف. والرجال والنساء والفتيات والفتيان والأسر الأفغانية يعولون علينا جميعا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة بورشل (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام؛ والسيدة حبيبة سرابي، نائبة رئيس المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان؛ والسيدة صفي، المدير التنفيذي لمنظمة بحوث السياسات العامة والدراسات الإنمائية، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

تؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

في البداية، أود أن أثني على حكومة الوحدة الوطنية لعقد المؤتمر الثاني بشأن عملية كابل في ٢٨ شباط/فبراير، وذلك رغم سلسلة الهجمات الوحشية التي وقعت قبل أسابيع قليلة. وهذا دليل على شجاعة الشعب الأفغاني. وما من حل عسكري محض لهذا النزاع. فبعد سنوات عديدة، لم تحقق طالبان أيا من أهدافها، ولن يتحقق لها ذلك أبداً. وكل ما يمكنها عمله هو إطالة أمد بؤس شعبها.

والحل المستدام الوحيد يتمثل في التوصل إلى سلام تفاوضي بدون خاسرين. والعرض الذي قدمه الرئيس عبد الغني بالدخول في محادثات مع طالبان دون شروط مسبقة يمثل خطوة هامة صوب التقدم في إطار عملية سلام أفغانية. وقد أعرب المشاركون في مؤتمر كابول عن دعمهم الكامل لهذا العرض؛ والأمر متروك الآن لطالبان للاستجابة.

وعلاوة على ذلك، تشجعنا الخطوات المتخذة للإعداد للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات. وقد أعطى عرض مفهوم تسجيل الناخبين وتعيين عضو جديد في لجنة الانتخابات المستقلة الأفغانية دفعة جديدة للعملية. وتأجيل الانتخابات من تموز/يوليه إلى موعد لاحق في عام ٢٠١٨ يبدو

أمراً واقعياً. ومع ذلك، لا بد من تسريع الأعمال التحضيرية للانتخابات لإجراء الانتخابات في غضون هذا العام.

وكما أشار الأمين العام في تقريره (S/2018/165)، فقد شهد عام ٢٠١٧ أعلى معدل في عدد الحوادث المتصلة بالأمن على الإطلاق. ونحن نشجب بشدة سقوط ذلك العدد الكبير من الأرواح في صفوف المدنيين – ولا سيما أرواح كثير من الأطفال – وندين سلسلة الهجمات الوحشية بصفة خاصة التي ارتكبتها عناصر مناوئة للحكومة في بداية هذا العام. وقوات الأمن الأفغانية تواصل الوقوف على خط المواجهة في هذه المعركة ضد الإرهاب. وإننا نشيد بالإصلاحات المتوخاة في قطاع الأمن التي تهدف إلى تحسين الكفاءة المهنية للجيش الوطني الأفغاني، خاصة من خلال تقاعد عدة مئات من الجنرالات وتقديم جيل جديد من القادة العسكريين.

وبغية تدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وتقديم المشورة والمساعدة لها، تعتزم ألمانيا زيادة عدد قواتها التي تلتزم بتقديمها ضمن بعثة الدعم الوطيد بواقع ٣٠٠ فرد تقريباً، ليصل الإجمالي إلى ٣٠٠ ١ جندي. وسنصبح عندئذ ثاني أكبر مساهم بقوات في البعثة بعد الولايات المتحدة.

ونرحب أيضا بالجهود الإضافية المبذولة لتعزيز الإطار القانوني ومكافحة الفساد. وقد تساعد تعديلات القانون الجنائي التي أُقرت مؤخراً في الحد من جرائم الحرب، واعتماد القانون المتعلق بالإعلان عن أصول المسؤولين والموظفين الحكوميين وتسجيلها سيؤدي إلى إحراز تقدم ملحوظ في مكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون إذا ما تم تنفيذه بشكل صحيح.

ونشكر مملكة هولندا على جعل المرأة والسلام والأمن محور تركيز مناقشة اليوم. وهذا التركيز هو موضع ترحيب كبير وهو يتسم بالأهمية ليس فقط لأن اليوم هو اليوم الدولي للمرأة.

وأود أن أشيد باعتزام الحكومة الأفغانية على زيادة نسبة تمثيل المرأة في الخدمة المدنية إلى ٢٤ في المائة بحلول نهاية هذا العام، بما يتماشى مع خطة العمل الوطنية لأفغانستان بشأن قرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي الوقت نفسه، أود أن أشدد بصفة خاصة على أهمية إنفاذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. فالكثير من الحالات المبلغ عنها لا تزال لم تسمع بها المحاكم المختصة. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أشكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على عملها الممتاز في متابعة حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، وفي الآونة الأخيرة من خلال تقريرها السنوي عن حماية المدنيين.

ولا تزال ألمانيا تدعم بعثة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة العاملة في أفغانستان. نرحب بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة اليوم. ومن المهم جدا أن يوافق مجلس الأمن على نتائج الاستعراض الاستراتيجي من أجل منح البعثة أساسا موثوقا لتخطيط التعديلات اللازمة. وعلى غرار ما حدث في مناسبات سابقة، أود أن أشدد على ضرورة الإدماج التام للمهام الهامة لوحدة سيادة القانون الملغاة الآن في الأنشطة الأساسية للبعثة.

وأود أن أختتم بياني بدعوة جميع المشاركين في هذه الجلسة إلى عرض لأحد الأفلام في البيت الألماني اليوم. وكتدبير ملموس على إبراز دور المرأة في هذا اليوم الهام، نفخر بأن نقيم العرض الدولي الأول للفيلم الوثائقي: ”نحن نساء أفغانستان: ثورة صامتة“. ويسرنا أن أفغانستان وكندا وهولندا سيحضرون ليدعموا الحدث كمضيفين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرغولو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو، ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على بياناتهم الذي أدلوا بها، والسفير سايكل على كلمته. كما نشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/165).

وإذ نحتفل اليوم باليوم الدولي للمرأة، فقد حان الوقت للاعتراف بالتفكير في الإنجازات الهائلة للنساء والفتيات الأفغانيات. ومن المشجع حقا رؤية أن النساء والفتيات في أفغانستان مُمكنات ويشاركن في مختلف مجالات الحياة. وهن يسهمن في تحقيق المستقبل المزدهر الذي يعمه السلام ويناضلن من أجل ذلك. فهن بحاجة إلى المساعدة والدعم من المجتمع الدولي.

ولا يمكننا أن نؤكد بقوة بما فيه الكفاية على الحاجة إلى تدعيم الإنجازات التي تحققت على مدى الـ١٧ عاما الماضية في أفغانستان. وهذا يتطلب الدعم المستمر من المجتمع الدولي إلى الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني. ومن هذا المنطلق، نشيد بزيادة الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن للحالة في أفغانستان. كما نشيد بالدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان في الوقوف مع الشعب الأفغاني وتنسيق جهود أصحاب المصلحة الدوليين في أفغانستان. وسنواصل دعم أنشطة البعثة وجهودها. وفي هذا السياق، نرحب باتخاذ القرار ٢٤٠٥ (٢٠١٨) الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة.

إن أفغانستان تمر بمرحلة أخرى تتسم بالأهمية الحاسمة. ولا يزال من الأهمية بمكان التصدي للتحدي المتمثل في إرساء السلام والاستقرار والأمن بشكل مستدام في البلد. ومن هذا المنطلق، كانت تركيا ممثلة في مؤتمر عملية كابل الثانية، المعقود في ٢٨ شباط/فبراير. وفي ذلك الاجتماع، أكدنا مجددا أنه يمكن تحقيق السلام الدائم في أفغانستان من خلال عملية يقودها ويتولى زمامها الأفغان. كما ندعو جميع الجماعات في أفغانستان إلى أن تنبذ العنف، وأن تعترف بحكومة أفغانستان المشروعة، وأن يصبحوا جزءا من الحياة السياسية في البلد. ونأمل أن يكون الذي وجهه الرئيس غني في الاجتماع إلى إجراء مفاوضات سلام دون شروط مسبقة سيلقى ردا إيجابيا من الطالبان. وفي الوقت نفسه، نعتقد أيضا أن حكومة الوحدة الوطنية بحاجة إلى أن تكون أكثر شمولا للجميع من أجل التغلب على التوترات العرقية وحشد الدعم من جميع شرائح المجتمع الأفغاني في هذه الفترة الحرجة.

إن زيادة التعاون فيما بين بلدان المنطقة أمر هام من أجل نجاح أفغانستان. وتتمثل رؤيتنا لأفغانستان في بلد مسالم ومستقر يتمتع بعلاقات تعاون جيدة مع جيرانه، ويأتي في صميم المشاريع الإقليمية الكبرى. ونحن على ثقة بأن هذا التعاون يمكن أن يتحقق من خلال الحوار والمشاركة الأقوى. وبناء على ذلك، ستواصل تركيا الإسهام في جهود التعاون الإقليمي، بما في ذلك من خلال عملية قلب آسيا – اسطنبول.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام تركيا بالوقوف إلى جانب الأشقاء الأفغان في سعيهم من أجل مستقبل أفضل، ما دامت هناك حاجة إلى مساعدتنا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ مملكة هولندا على توليها رئاسة مجلس الأمن. نحن فخورون للغاية بالتعاون الوثيق بين بلدينا في إطار فترة عضويتنا في المجلس التي اقتسمناها. أود أن أقول إنه يسعدني شخصيا أن أراكم في هذا المنصب، سيدتي الرئيسة.

تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأودّ أن أدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

كما أننا نرحب اليوم باعتماد القرار ٢٤٠٥ (٢٠١٨) بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان إذ تؤدي البعثة دور حيويا في الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي في مواجهة التحديات المعقدة للغاية والظروف الصعبة على أرض الواقع. إننا نقدر وندعم بقوة مساهمة بعثة الأمم المتحدة التي تتراوح من جهودها الرامية إلى تيسير عملية السلام

إلى المسائل الدقيقة التي تدور حول العمليات الانتخابية والإصلاح.

وندين بأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي حدثت في أفغانستان، وعاصمتها في الأسابيع الماضية. ونتقدم بتعازينا القلبية إلى حكومة أفغانستان وإلى أسر الضحايا. ولا تزال حدة النزاع على القلق البالغ، مع ما لها من آثار مأساوية على السكان، إذ تستمر بعثة الأمم المتحدة في الإبلاغ المنتظم عن الخسائر في صفوف المدنيين وتقييمها. وفي هذا السياق الصعب، نرحب بعرض السلام الشجاع الذي طرحه الرئيس غني في المؤتمر الثاني للعملية، المعقود في الأسبوع الماضي. وهذا العرض يمثل دليلا ملموسا على أن السلطات الأفغانية قد عقدت العزم على السعي لتحقيق هدف السلام من خلال الحوار مع الجماعات المتمردة.

إن اقتراح حكومة الوحدة الوطنية المقترح يتيح فرصة سياسية لعملية السلام والمصالحة، التي يجب استكشافها ومتابعتها بكامل طاقاتها الكامنه. ولذلك، نأمل أن تدرك حركة طالبان أهمية هذه الفرصة بقبول الدعوة التي وجهتها الحكومة إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات بروح من الحوار المخلص، مع الهدف المشترك المتمثل في إنهاء النزاع، مما يمهد السبيل إلى مستقبل يسوده السلام والرخاء لأفغانستان وشعبها.

نحن ندرك أن إيجاد الظروف الملائمة لعملية سلام مجدية ليس بمهمة سهلة. ويجب بذل كل جهد ممكن من أجل تطبيق خريطة الطريق. تحقيقا لهذا الهدف، سيكون من المهم التوصل إلى توافق في الآراء واسع النطاق على الصعيد الوطني دعما لعملية السلام. ولذلك، فإننا نقدر ونشجع التزام الحكومة والمؤسسات ذات الصلة بمواصلة وتعزيز جهودها للوصول إلى جميع عناصر المجتمع الأفغاني على أساس نهج جامع حقا.

وفي هذا السياق، من الضروري أن تعطى المرأة الأفغانية فرصة أداء دور نشط وأساسي، أولا وقبل كل شيء من أجل ضمان الحقوق المنصوص عليها في الدستور والمكاسب المدنية والاجتماعية الأوسع نطاقا التي تحققت في السنوات الـ١٦ الماضية، وحمايتها والنهوض بها. ونحن نقدر أيما تقدير التزام الحكومة في هذا الصدد، وهو ما ينبغي أن ينعكس في خريطة الطريق من أجل السلام.

كما سيتم تعزيز دعم الشعب الأفغاني لعملية السلام بالاتساق اللازم بين مختلف الجماعات السياسية، فضلا عن قدرة الحكومة على تلبية احتياجات السكان من خلال سن الإصلاحات اللازمة. ومن المؤكد أن كفالة عقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة الوقت المناسب وعلى نحو شفاف يشمل الجميع. ستسهم إسهاما هاما في تحقيق هذا الهدف.

ولا يزال الإرهاب والتطرف العنيف يشكلان عقبة هائلة في طريق السلام. إن بذل جهودا مشتركة وحاسمة للتصدي لهذا التهديد الخطير للأمن والاستقرار في أفغانستان يظل عاملا رئيسيا. وتواصل إيطاليا القيام بدورها في هذا الصدد في إطار بعثة الدعم الوطيد من خلال الإسهام بشكل كبير في تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية.

ومع ذلك، ولكي يتم النجاح الكامل في دحر الجماعات الإرهابية، من الضروري أيضا تحقيق تعاون وثيق وحقيقي بين أصحاب المصلحة الإقليميين. وينطبق ذلك أيضا على مكافحة الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات. ولذلك، فإننا نشجع جميع الجهود الرامية إلى إحراز تقدم ملموس في مجال الحوار البناء والتعاون الفعال بين البلدان المجاورة على أساس التفاهم المشترك بأنه يمكن لهذا النوع من التعاون المفيد للجميع أن يحقق فوائد ملموسة لجميع الأطراف.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): تنعقد هذه المناقشة في مرحلة حاسمة من تاريخ النزاع الحالي في أفغانستان الذي بدأ قبل ١٧ عاما. وتدين باكستان بقوة الموجة الأخيرة من الهجمات الإرهابية في أفغانستان. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لهذه الهجمات التي تتسبب في مقتل وتشويه الأبرياء من الأطفال والنساء والرجال.

يرسم تقرير الأمين العام (S/2018/165) صورة مأساوية قاتمة للحالة في أفغانستان - استمرار المأزق السياسي الذي يهدد وحدة البلد، واقتصاد منهار وفي تدهور مستمر، والفساد، وإنتاج المخدرات والاتجار بها، وبيئة أمنية شهدت في عام ٢٠١٧ زيادة قدرها ٦٧ في المائة في الغارات الجوية وزيادة في الهجمات الإرهابية وأعلى رقم يسجل في عدد الخسائر في صفوف المدنيين في أفغانستان. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار وجود أعداد كبيرة من الجماعات الإرهابية والمقاتلين الإرهابيين الأجانب في أفغانستان يشكل تهديدا للاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان وفي الدول المجاورة، بما في ذلك في بلدي والمنطقة بكاملها.

وفي ظل هذه الحالة المضطربة، فإن اقتراح الرئيس أشرف غني الأخير القيام بعملية كريمة من المحادثات دون شروط مسبقة مع حركة طالبان يتيح فرصة لبناء وإطلاق عملية سلام ذات مصداقية. وما فتئت باكستان تدعو على مدى أكثر من عقد إلى استعادة السلام في أفغانستان من خلال تسوية على أساس التفاوض بين كابل وحركة طالبان الأفغانية. كما دعم المجتمع الدولي هدف التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض تعززها عملية مصالحة يقودها ويتولى زمامها الأفغان باعتبارها السبيل الأفضل والوحيد من أجل تحقيق السلام والاستقرار والازدهار بشكل دائم في أفغانستان.

وستضطلع باكستان بدورها في تشجيع إطلاق عملية تفاوض كريمة. ونؤكد ونجدد مناشدتنا حركة طالبان نبذ العنف، ونوافق على الانضمام إلى محادثات السلام. بيد أن المهمة أمامنا معقدة وصعبة وحساسة. وقبل كل شيء، فإن اغتنام الفرصة يتطلب إدراكا بأن اللجوء إلى المزيد من الإجراءات وتصاعد القوة العسكرية لتحويل ساحة المعركة سيثير تصاعدا في الهجمات من جانب المتمردين وسيقوض إمكانية الشروع في عملية السلام المتوخاة بدلا من النهوض بها. فعقب ١٧ عاما، يستحسن أن تكون الحكومة الأفغانية والحلفاء في التحالف وكذلك حركة طالبان قد تعلموا أنه لا يمكن فرض انتصار عسكري على الجانب الآخر. وتجدد تصعيد القوة سيفرض المزيد من المعاناة على الشعب الأفغاني.

ثانيا، في حين أن المحادثات ستقودها أفغانستان ويتولى زمامها الأفغان، يجب على الأطراف الأخرى المعنية، بما فيها الولايات المتحدة، أن تشارك وتسهم في عملية التفاوض.

ثالثا، ظلت بعض القوى الإقليمية والأطراف الأفغانية على الدوام معادية للمصالحة بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان الأفغانية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لجهدها المتوقع الرامي إلى تقويض عملية السلام التي حددها الرئيس أشرف غني.

رابعا، هناك قلق متزايد وواسع النطاق إزاء الزيادة السريعة في وجود داعش في أفغانستان. ويشير تقرير صدر مؤخرا إلى أن الحكومة الأفغانية تسيطر على ١٨ في المائة من مناطق البلد ولديها نفوذ في ٣٨ في المائة أخرى. وللأسف، بقية المناطق غير خاضعة لسيطرة الحكومة. وفي المناطق التي لا تخضع لأي سلطة حكومية وغير متنازع عليها في شمال وشرق أفغانستان، تعزز داعش والجماعات المنتسبة لها وجودها وتهدد أفغانستان وجيرانها. والقضاء على تنظيم داعش والجماعات المنتسبة له يجب منحه أولوية عالية في السعي إلى تحقيق سلام دائم في المنطقة.

خامسا، إن قوة الجماعات الإرهابية المتنوعة والعصابات الإجرامية في أفغانستان لا يمكن تدميرها في الوقت الذي لا تزال تحصل على تدفق مستمر من الإيرادات المتأتية من إنتاج المخدرات والاتجار بها. يجب على الحكومة الأفغانية والشركاء الدوليين قطع الصلة بين إنتاج المخدرات والإرهاب.

ولباكستان، بلدي، أكبر مصلحة في تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. إن بلدي قد عانى بشكل خطير نتيجة عقود الحرب والعنف والإرهاب من البلد المجاور لنا. وعلى مدى الأعوام الأربعة الماضية، نجحت باكستان في عكس تيار الإرهاب عن طريق تنظيم أكبر حملة مستدامة لمكافحة الإرهاب في أي مكان في العالم، حيث نشرنا ما يزيد عن ٢٠٠ ٠٠٠ من قواتنا. وستستمر الحملة حتى يتسنى هزم جميع الإرهابيين من دون استثناء.

إن التهديد الذي يشكله الإرهاب في باكستان يأتي أساسا من خارج حدودنا. وكما أشار قائد جيش باكستان الجنرال قمر باجوه في الملاحظات في مؤتمر ميونخ الأمني الذي عقد مؤخرا، من أصل ١٣١ من الهجمات الإرهابية على أراضينا، تم التخطيط لـ ١٢٣ منها وتدبيرها وتنفيذها من أفغانستان. وهذا يحدث على الرغم من وجود أقوى تحالف عسكري في أفغانستان. ونريد أن نرى القضاء على الملاذات الآمنة التي يعمل فيها الإرهابيون ضد بلدي.

كما أن باكستان تطلب التعاون الفعال من جانب كابل وقوات التحالف لتأمين والسيطرة على الحدود الطويلة بين باكستان وأفغانستان. ولدى بلدي ما يقرب من ١ ٠٠٠ من المراكز الحدودية، لكن على الجانب الآخر لا يوجد سوى ٢٢٠ نقطة حدودية. وفي مسافة تمتد ٦٤٨ كيلومترا، لا توجد نقطة حدودية أفغانية واحدة. لكن المسؤولية عن احتواء الإرهاب والحركة العابرة للحدود على الصعيد الإقليمي ملقاة على عاتق بلدي. وتخطط باكستان لمراقبة ورصد الحدود مع أفغانستان إلكترونيا. ويجب أن يدعم هذا المشروع من المجتمع الدولي وأفغانستان بشكل نشط.

وقد وفر بلدي للشعب الأفغاني، إخواننا وأخواتنا، ضيافة ودعما غير مسبوقين على مدى العقود العديدة الماضية من عملهم ومأساتهم بفعل المحنة الداخلية والتدخلات العسكرية الأجنبية. ونواصل استضافة أكبر وجود طويل الأمد للاجئين في العالم وقد أرجأنا إعادتهم مرة أخرى لدواعي الرأفة.

وأخيرا، إذ تعمل باكستان والحكومة الأفغانية والتحالف معا لتطوير مسار العمل متفق عليه من أجل تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان، من الضروري أن تمتنع جميع الأطراف عن حملات التشهير والإكراه. ولا يمكن كفالة تعاون باكستان من خلال ممارسة الضغط أو الترهيب.

وفي الختام، أود أن أنقل رسالة من حكومتي وشعبي إلى شقيقاتنا في أفغانستان. إننا نقف معهن لدعم حقوقهن وحريتهن. إننا نعتبر الاعتداء على حقوقهن تهديدا لحقوقنا بل لحقوق المرأة في كل مكان. ونحن معا في السعي إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في كفالة حياة كريمة وحياة من الحرية لكل فتاة وكل امرأة، أينما كانت.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بونسر (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكرك، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الحالة في أفغانستان في هذه المناسبة الخاصة لليوم الدولي للمرأة. تشكر كندا بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على إطلاع الدول الأعضاء على التقدم المحرز في البلد. ونود تحديدا أن نشكر السيد ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية وعمله الدؤوب لصالح أفغانستان.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن خالص التعازي لشعب أفغانستان في أعقاب الهجمات العنيفة التي وقعت مؤخرا في كابل وفي جميع أنحاء البلد. إننا نشعر بالأسى والحزن من عدد الخسائر في صفوف المدنيين جراء هذه الهجمات، وخاصة النساء والأطفال. وبالرغم من أن ما يشير إليه التقرير الأخير لبعثة الأمم المتحدة من ٩ في المائة انخفاض في عدد الإصابات بين المدنيين في ٢٠١٧ - مقارنة بعام ٢٠١٦ - تحسن، فإن وقوع أي ضحايا من المدنيين أمر غير مقبول.

سأتطرق اليوم إلى ثلاثة مواضيع: عملية السلام والمصالحة والمشاركة المجدية للمرأة في جميع جوانب المجتمع الأفغاني والتقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان.

أولا، في أعقاب الارتفاع الحاد في أعمال العنف الأخيرة، من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن تقوم الحكومة الأفغانية والأطراف المتمردة المسلحة وجميع أطراف النزاع إلى الجلوس إلى الطاولة المفاوضات لبدء عملية سلام حقيقية.

وفي هذا الصدد، نحث طالبان وغيرها من الجماعات المتمردة على وقف استخدام العنف والانخراط في عملية السلام عن طريق التفاوض. ويجب أن يكون السلام والمصالحة في أفغانستان بقيادة وملكية أفغانية. وتأييدا لذلك، تثني كندا على الحكومة الأفغانية على عقد عملية كابل في ٢٨ شباط/فبراير وعلى جيران أفغانستان على جهودهم الرامية إلى العمل مع حكومة أفغانستان من أجل تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

ذلك يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي بالتحديد إشراك المرأة في جميع جوانب المجتمع، بما في ذلك عمليات السلام. لتحقيق مستقبل سلمي ومستقر ومزدهر، يجب إشراك المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، في عملية صنع القرار على جميع مستويات السياسة والمجتمع والاقتصاد. إن خطة العمل الوطنية لكندا بشأن المرأة والسلام والأمن تقر بأن السلام يكون أكثر استدامة واستقرارا وشاملا للجميع وعندما تشارك المرأة بنشاط في هذه العمليات. ولهذا السبب، يجب إعطاء المرأة دورا بارزا في مفاوضات السلام على جميع المستويات وفي جميع الأماكن. بما أن المرأة حاليا تشغل أقل من ثلث المقاعد البرلمانية في أفغانستان، من المهم جدا أن نضمن شمول النساء بصورة مجدية كمرشحات وناخبات لديهن اطلاع في الانتخابات المقبلة.

آخر موضوع سأتناوله اليوم هو حقوق الإنسان. إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع التركيز على النساء والفتيات، في صميم مشاركة كندا في أفغانستان. وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال حقوق المرأة، لا تزال النساء في وضع غير مؤات في أفغانستان بالمقارنة مع الرجال. فالعنف مستمر، وعلاوة على ذلك، لا تزال المرأة مهمشة على نحو غير متناسب ويجري بشكل متعمد استهداف المجموعات الإثنية والدينية، والصحفيين، والناشطين في مجال حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. وهذا أمر مؤسف ولم يمر من دون أن يلتفت إليه أحد.

لا تزال كندا ملتزمة بالنهوض بحقوق جميع المواطنين الأفغان عن طريق المساعدة على تحسين نظم الحكم، وزيادة قدرة المؤسسات الأفغانية وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الأفغاني، ولا سيما النساء والفتيات. ويشمل ذلك دعم قوات الأمن الوطني الأفغانية. وتحسين الحصول على التعليم الجيد والخدمات الصحية؛ وزيادة تعزيز الفرص الاقتصادية. علاوة على ذلك، ما فتئت كندا من كبار المساهمين في اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، وفي طليعة المدافعين عن حقوق الإنسان في ذلك البلد.

وكان من دواعي سرورنا أن نرى أن مجلس الأمن جدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا. ويمكن للمجلس أن يعول على كندا بوصفها شريكا ملتزما بمساعدة الأفغان على إيجاد مزيد من

الإنصاف والعدالة وتحقيق مستقبل مستدام للجميع. وسنواصل دعم أفغانستان في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): منذ بداية هذا العام، يوجد تركيز أكبر في مجلس الأمن على المسائل المتصلة بأفغانستان. إن الزيارة التي قام بها أعضاء المجلس إلى أفغانستان، والمناقشة التي جرت على المستوى الوزاري والترابط الإقليمي بشأن أفغانستان (انظر S/PV.8162)، وتركيز رئيس لجنة الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) بشأن الحالة في البلد كلها تبشر بالخير بالنسبة للاهتمام الذي يقتضيه تدهور الحالة في أفغانستان.

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على متابعة ذلك الاتجاه الحميد وعلى تنظيم مناقشة اليوم. نشكر أيضا السفير ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام، على تبادل الرؤى بشأن آفاق السلام التي أمامنا في ٢٠١٨. ونقدر أيضا البيان البليغ الذي صورّ الخطوات التي قطعتها المرأة الأفغانية وما يتعين القيام به في هذا الصدد.

أبرز تقرير الأمين العام (S/2018/165) ما كنا نخشاه. كان عام ٢٠١٧ أسوأ عام من حيث عدد الضحايا في صفوف المدنيين والحوادث الأمنية في أفغانستان. لقد أُزهقت آلاف الأرواح البريئة النفيسة لأبناء أفغانستان التي وقعت فريسة العنف الأخرق. وفي هذا السياق، نرحب باتخاذ القرار ٢٤٠٥ (٢٠١٨)، الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تأكيدا للهدف الجماعي المتمثل في دعم الشعب الأفغاني. إن الشعب الأفغاني الشجاع يجب ألا نفقد الأمل، ونحن الذين نمثل المجتمع الدولي، يجب ألا نفقد الرحمة.

نرحب بالتحديد بتركيز المجلس على الصلات بين التطرف والإرهاب وإنتاج المخدرات، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في أفغانستان. فالزيادة في زراعة الخشخاش في المناطق الواقعة تحت سيطرة طالبان ومشاركة طالبان فعليا في جميع جوانب تجارة الأفيون توحي بأنها أشبه بتكتلات المخدرات. ويحدونا الأمل في أن يحسن المجلس استخدام مجموعة الأدوات المتاحة له للتصدي لشبكات المخدرات والإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية.

على الرغم من جهود المجتمع الدولي، لم يتم ردع من يقدمون الدعم للإرهابيين الذين يوقعون الضرر بأفغانستان. فلا تزال الملاذات الآمنة التي تقدم الدعم إلى الخطط الظلامية للمنظمات الإرهابية مثل حركة طالبان، وشبكة حقاني، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم القاعدة، وجماعة لشكر طيبة وجيش محمد. في الواقع، يجب التصدي للتحديات التي يشكلها الإرهاب عبر الحدود انطلاقا من ملاذات آمنة في أفغانستان إلى منطقتنا.

اليوم يصادف اليوم الدولي للمرأة، نشارك فيه مع التسليم بأن المرأة ربما الأكثر تضررا من النزاع الذي طال أمده ومن العنف في أفغانستان. وعلى الرغم من استمرار الصراع، قطعت أفغانستان شوطا طويلا منذ أيام طالبان التي خفضت مرتبة النساء إلى مواطنين من الدرجة الثانية في إطار النظام الاستبدادي. لم تعد النساء حبيسات منازلهم ويحققن تقدما في جميع القطاعات، من التكنولوجيا إلى الرياضة ومن العمل في وسائط النقل إلى الخدمة المدنية. وكما سمعنا في وقت سابق، فهن ملتزمات بمواصلة الكفاح من أجل القيام بدور هام في بناء مجتمع تقدمي وينعم بالاستقرار. لقد حققت المرأة الأفغانية الكثير في العقدين الأخيرين. ولا يمكننا أن نسمح بإهدار هذه المكاسب.

منذ عام ٢٠٠٢، استثمرت الهند في أفغانستان ما يزيد على ملياري دولار لإعادة بناء البلد وتنميته. وانصب التركيز الرئيسي في عملنا على نحو ٥٥٠ مشروعا من مشاريع التنمية المجتمعية العالية الأثر التي تشمل مجالات من قبيل التعليم والصحة والزراعة والري والطاقة. وجميع تلك المشاريع لها تأثير مباشر على تحسين حياة جميع المواطنين الأفغان، بمن فيهم الفتيات والنساء، ولا سيما بالنسبة لمشاريع في قطاعات الرعاية الصحية والتعليم.

لقد اضطلعت المنظمات النسائية الهندية غير الحكومية بأنشطة مختلفة في أفغانستان، من قبيل التدريب المهني للمرأة الأفغانية في الهند، فضلا عن إنشاء مراكز للتدريب المهني للمرأة في مختلف مقاطعات أفغانستان. وتعمل تلك المنظمات منذ قرابة عقد من الزمان مع النساء الفقيرات العاملات وإرسالهن إلى الهند لحضور دورات لتدريب المدربين. وتم حتى الآن، تدريب ١٥٠ امرأة من المدربات في الهند كجزء من الهدف المتمثل في تدريب ٢٠٠ امرأة حتى أيار/مايو ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، تم متدريب أكثر من ٣٠٠٠ امرأة أفغانية في كابل والمقاطعات الأخرى في أفغانستان لمساعدتهن على إنشاء منظمات نسائية للمساعدة الذاتية في كابل. وخلال السنوات الثلاث الماضية، تم تدريب زهاء ٥,٠٠٠ من التلميذات الأفغانيات في إطار مختلف برامج المنح الدراسية للتعليم العالي. وعلاوة على ذلك، تم تدريب العديد من النساء الريفيات من أفغانستان في كلية بيرفوت في راجستان، بالهند، في مجال الإمداد بالكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية. وسنواصل عملنا في الميدان لمساعدة النساء والفتيات في أفغانستان على الاعتماد على أنفسهن وتمكينهن من الاضطلاع بدور فعّال في إعادة بناء بلدهن.

إذا أردنا الحفاظ على الإنجازات التي حققتها النساء والفتيات الأفغانيات، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه الكامل لعملية سلام ومصالحة بقيادة وملكية أفغانية. لقد وجهت مؤخرا حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية مرة أخرى نداء جديدا من أجل السلام، واقترحت على طالبان نهجا ملموسا للانضمام إلى التيار الرئيسي. إن الحكومة الأفغانية مستعدة للسلام على الرغم من أن الجماعات المسلحة قد عرّفت نفسها وأثبتت لنا جميعا أنها لا تجنح إلى الصلح. إن تلك الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية وتدعو فيها الجماعات المسلحة إلى وقف العنف والانضمام إلى عملية السلام والمصالحة الوطنية، توفر الحماية لحقوق جميع الأفغان، بمن فيهم النساء والأطفال والأقليات، وهي جهود جديرة بدعمنا الكامل. ومع ذلك، ينبغي أن يكون واضحا أيضا للمعارضة المسلحة بأنه لن يكون هناك تسامح مع الذين يواصلون العنف. إن أي عنف بحاجة إلى استجابة قوية. ويقتضي الأمر إسكات البنادق التي لا تعرف للصلح سبيلا.

إن شجاعة الشعب الأفغاني لا تقهر، وروح الشباب الأفغاني وقوة أحلامهم مدعاة للفخر الجماعي لمنطقتنا.

والهند ملتزمة بمواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز تلك الروح عن طريق دعم جميع المبادرات الرامية إلى إنهاء العنف واستعادة السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (إيران) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديرنا للرئاسة الهولندية على تنظيم مناقشة اليوم. كما أشكر سفير أفغانستان على بيانه. وأود أن أشكر السيد ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الإعلامية بشأن آخر تقرير للأمين العام (S/2018/165).

وللأسف، فإن الأمن ما زال هو التحدي الرئيسي الذي تواجهه أفغانستان. ووفقا لما ذكره الأمين العام في تقريره، فقد انتهى عام ٢٠١٧ مسجلا أعلى مستويات الحوادث الأمنية

على الإطلاق، إذ استمرت موجة من الهجمات المميتة والمعقدة، ولا سيما الهجمات الرئيسية الثلاثة في كابل، التي خلفت المئات من القتلى طوال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وقد ظل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان قادرا على الصمود من الناحية التشغيلية، مما يزيد من تفاقم الحالة الأمنية المتقلبة. فقد استمر النزاع بين الحكومة والإرهابيين، فضلا عن الجماعات المتطرفة، في معظم أنحاء البلد.

وتواصل إيران دعمها لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة والمستدامة في أفغانستان. وهي تدعم أي دعوة إلى عملية سلام ومصالحة يقودها الأفغان ويتولون زمامها وتخضع لسيطرتهم. وفي هذا السياق، اتفقنا على المشاركة في عملية كابل – وأيدنا الإعلان الختامي في شباط/فبراير من هذا العام – وفي عمليات مماثلة للمساعدة في تحقيق السلام والأمن في أفغانستان.

وتقود حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية مكافحة الإرهاب، ولا سيما ضد حركة طالبان، وتنظيم القاعدة وداعش والجماعات المرتبطة بها، فضلا عن غيرها من الإرهابيين والجماعات المتطرفة والمجرمين. وتحتاج الحكومة الأفغانية إلى الدعم من المجتمع الدولي في حربها تلك، وفي التصدي لما تواجهه من تحديات أمنية واقتصادية وسياسية.

ويمثل تعزيز تعاوننا الإقليمي مع أفغانستان أولوية وخطوة رئيسية نحو توطيد السلام وتحسين الحالة الاقتصادية في المنطقة. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن خالص تقديري لكازاخستان على مبادرتها بتنظيم المناقشة الوزارية بشأن الشراكة الإقليمية في أفغانستان ووسط آسيا باعتبارها نموذجا للربط بين الأمن والتنمية، أثناء رئاستها لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير. وينبغي للعالم لا يعتبر الحالة في أفغانستان فرصة للمنافسة، بل لإرساء السلام والأمن والاستقرار عن طريق التنمية – وهو نهج يحقق النجاح لأفغانستان والبلدان المجاورة لها، بما في ذلك دول وسط آسيا والمجتمع الدولي بصفة عامة.

وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود، استضافت إيران ملايين اللاجئين الأفغان، وقد تقاسمت معهم السلع والخدمات المدعومة التي تمس الحاجة إليها، بما في ذلك السلع الأساسية، والصحة العامة والتعليم العام. وفي هذه السنة وحدها، توفر المدارس لدينا التعليم لحوالي ٠٠٠ ٤٠٠ من الطلاب الأفغان غير الحاملين للوثائق. ومن هذا المنطلق، نرحب بالحث على زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تيسير الترابط الإقليمي والتجارة والمرور العابر. وعلى مدى عقد من الزمن، مولت إيران ما مجموعه أكثر من ٣٠٠ مشروع إنمائي، بما في ذلك في مجالي الإعمار وبناء البنية الأساسية تبلغ قيمتها ٥٠٠ مليون دولار. ولتلك المشاريع القدرة على تغيير المنظورات الاقتصادية الإقليمية ويمكن أن تساعد على تعزيز الرخاء والاستقرار في أفغانستان.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد حجم التجارة عبر ميناءي بندر عباس وتشابهار الإيرانيين في أوائل عام ٢٠١٧، مما يشكل تحولا كبيرا في إمكانية وصول أفغانستان إلى الأسواق والتجارة الدولية. إن النتائج التي خلصت إليها الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٧ التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مشيرة إلى أن إنتاج الأفيون قد ازداد بنسبة ٨٧ في المائة، تثير القلق نظرا لأن المخدرات توفر مصدرا رئيسيا للدخل للجماعات الإرهابية. وعليه، يتعين على المجتمع الدولي أن يدعم المشاريع والأنشطة الإقليمية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي تضطلع بها أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان في إطار المبادرة الثلاثية لمكافحة المخدرات.

ونؤكد من جديد دعمنا للبعثة ووكالات الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة إلى في مجالي التنمية وإعادة

الإعمار في أفغانستان من خلال خطة شاملة. ومن الضروري الحفاظ على ملكية الحكومة الأفغانية والشراكة معها من أجل استخدام أفضل إمكانات البعثة ومنظومة الأمم المتحدة لتقديم الخدمات اللازمة في المجالات ذات الأولوية، بناء على مشورة من الحكومة الوطنية.

واعترفت الجمعية العامة رسميا، في قرارها ٢٥٣/٦٤، بيوم ٢١ آذار/مارس من كل عام بوصفه اليوم الدولي للنيروز. ويُحتفل بيوم النيروز - ''يوم جديد'' - في العديد من البلدان، بما في ذلك أفغانستان. وقد كان النيروز بمثابة إلهام مشترك للسلام والمصالحة لأكثر من ٣٠٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وعشية النيروز، أود أن أعرب عن أطيب التهاني لأبناء شعب أفغانستان الشقيق، متمنيا لهم عيد نيروز سعيد، ونؤكد لهم دعم إيران الكامل لهم في مساعيهم لتحقيق السلام والازدهار في البلد.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة الدائمة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة أدامسن (*تكلمت بالإنكليزية*): سيدتي الرئيسة، يسرني أن أراكم تتولون الرئاسة في اليوم الدولي للمرأة، وفي أي يوم آخر.

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

تؤيد هذا البيان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وصربيا، والبوسنة والهرسك، فضلاً عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2018/165) واستعراضه الاستراتيجي. كما أشكر الممثل الخاص ياماموتو على إحاطته الإعلامية.

وأود أن أعرب عن عميق الأسى في أعقاب الهجمات الإرهابية في كانون الثاني/يناير، ولا سيما الهجمات الثلاث التي وقعت في كابل وخلفات المئات من الضحايا، فضلا عن الهجوم الذي شن على المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة في جلال آباد. وأود أن أعرب عن خالص التعازي للشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية في أعقاب الهجمات المروعة ضد المدنيين وأفراد الأمن. وأؤكد مجددا التزام الاتحاد الأوروبي الثابت بالوقوف إلى جانب أفغانستان في مكافحة الإرهاب، الذي يشكل تهديدا عالميا. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى إجراء تحقيق متعمق في هذه الجرائم وتحديد الجناة، الذين يجب أن يقدموا للعدالة.

ويقر الاتحاد الأوروبي بقوة بالدور الحاسم الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع وكالات الأمم المتحدة في دعم الشعب الأفغاني. ويود الاتحاد الأوروبي أن يقم علاقة أوثق وأقوى مع بعثة الأمم المتحدة، سواء في الميدان أو في المحافل الدولية، من أجل مصلحة أفغانستان في نهاية المطاف.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما عملية سلام يقودها ويتولى زمامها الأفغان، من شأنها أن تجمع شمل كل الأفغان وتمهد الطريق إلى مستقبل أفضل لأفغانستان والمنطقة بأسرها. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاجتماع الثاني لعملية كابل بشأن التعاون في مجال السلام والأمن، المعقود في ٢٨ شباط/فبراير، باعتباره خطوة هامة نحو تحقيق السلام والمصالحة.

يشيد الاتحاد الأوروبي بجميع الجهات التي جعلت هذا المؤتمر ممكن الانعقاد وهي: الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني والمشاركون والجهات الفاعلة الإقليمية والشركاء الدوليون. وفي هذا الاجتماع، قدمت الحكومة الأفغانية عرض سلام هاماً وجديراً بالترحيب إلى حركة طالبان. ونشجع حركة طالبان على اغتنام ذلك العرض ونتوقع أن يؤدي إلى إنشاء عملية سلام حقيقية.

وفي ٨ شباط/فبراير، عقد الاتحاد الأوروبي اجتماعه الأول للجنة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان في إطار اتفاق

الشراكة من أجل التعاون والتنمية. وبدأ نفاذ اتفاق التعاون بصفة مؤقتة اعتباراً من الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وهو يحدد علاقة ثنائية رسمية. وقبل انعقاد اللجنة المشتركة، اجتمعت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني مع وزير المالية الأفغاني إكليل حكيمي وشددا على التزامهما القوي بإحلال السلام والاستقرار في أفغانستان.

إن احترام حقوق الإنسان، والمشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة، والانتخابات الديمقراطية لا تزال محور تركيز الاتحاد الأوروبي في حواره مع السلطات الأفغانية والأعمال التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي في البلد. وفي الواقع، تشكل حقوق الإنسان الآن جزءاً لا يتجزأ من الحوار المنظّم بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان في الإطار الذي ذكرته للتو. وفي عام ٢٠١٧، ظلت حالة حقوق الإنسان هشة ومثيرة للقلق في أفغانستان. وكانت هناك إنجازات إيجابية مع اعتماد التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل قانون العقوبات المنقّح وقانون حماية حقوق الطفل.

وقد لوحظ أيضاً إحراز تقدم في تنفيذ خطة العمل الوطنية عملاً بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وفي القضاء على العنف ضد المرأة، الذي أعدت أفغانستان له استراتيجية تنفيذ. ولكن يتعين القيام بأكثر من ذلك. ويسعد الاتحاد الأوروبي أن مؤتمر عملية كابل شددت على ضرورة المحافظة على الإنجازات التي تحققت في مجال حقوق المرأة في السنوات الأخيرة. وعلاوة على ذلك، فإن الانتخابات المقرر إجراؤها في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ يجب أن تكفل مشاركة النساء كمرشحات أو ناخبات أو موظفات، ومن ثم الحفاظ على حقوقهن المتساوية في المواطنة.

وتظل عقوبة الإعدام موضوعاً للنقاش، ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته إلى وقف اختياري لها. وعلى الجانب الإيجابي، نشير إلى أن عدد الجرائم التي تنطبق عليها عقوبة الإعدام، في قانون العقوبات الجديد، قد تراجع كثيراً.

ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى المزيد من الإجراءات المعجّلة والملموسة من أجل تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد التي اعتمدت، بما في ذلك إنشاء آلية رصد مستقلة.

وفيما يتعلق بالانتخابات، فقد أحرز بعض التقدم بشأن تعيين قيادة اللجنة الانتخابية المستقلة وبشأن تسجيل الناخبين. ويجب التعجيل بالأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية والانتخابات المحلية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين بدعم العملية الانتخابية الأفغانية. وقد التزم الاتحاد الأوروبي بمبلغ ١٥,٥ مليون يورو لهذا الغرض.

ويواصل الاتحاد الأوروبي وأفغانستان الانخراط في حوار شامل بشأن الهجرة. إن تنفيذ برنامج العمل المشترك للمضي قدماً بمسائل الهجرة بين أفغانستان والاتحاد الأوروبي هو جزء من تلك المناقشة، مع التخطيط المشترك للعديد من الإجراءات المتعلقة بالتعاون على معالجة منع الهجرة غير النظامية، وإعادة المهاجرين غير النظاميين، ومكافحة التهريب والاتجار بالبشر، وأنشطة التوعية بشأن الهجرة غير المشروعة.

ولا تزال المفوضية الأوروبية تدعم أفغانستان من خلال البرامج الخاصة باللاجئين الأفغان في البلدان المجاورة بمبلغ يصل إلى حوالي ٢٠٠ مليون يورو. وهدفنا هو دعم عملية عودة يمكن التنبؤ بها وقابلة للإدارة وآمنة وطوعية وكريمة للمهاجرين الأفغان.

في عام ٢٠١٧، وثّقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إصابات في صفوف المدنيين بلغ عددها ١٠ ٤٥٣ إصابة، ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٩ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٦. ولا يزال استمرار ارتفاع أعداد الاشتباكات المسلحة وما لهذه الاشتباكات من تأثيرات على المدنيين يشكل مصدر قلق بالغ.

ونحن بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى مواصلة حماية الدور الحيوي للوكالات الإنسانية وإلى احترام حيادها

وحيزها الإنساني في معالجة الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للفئات الأكثر ضعفاً. ونظراً للتهديد الذي تشكله الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة بأعدادها الكبيرة، يشجع الاتحاد الأوروبي أفغانستان أيضاً على المحافظة على الوتيرة الحالية لإزالة الألغام. ونؤيد الجهود التي تبذلها بعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي لتقديم المزيد من التدريب والمشورة والمساعدة لقوات الأمن والمؤسسات الأفغانية.

ويهول الاتحاد الأوروبي الزيادة الحادة في إنتاج الأفيون في أفغانستان بنسبة ٨٣ في المائة في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويظل إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع التحديين الرئيسيين الكبيرين اللذين يواجههما الاستقرار الطويل الأجل واستدامة الدولة، مع توفير قدر كبير من الأموال إلى القوات المناهضة للحكومة والشبكات الإجرامية.

وفي الختام، فإن الاجتماع الأخير لعملية كابل المعنية بالسلام والأمن كان عرضاً واضحاً للسلام قُدّم إلى حركة طالبان، ونتوقّع أن يؤدي هذا العرض الآن إلى إنشاء عملية سلام حقيقية يقودها الأفغان ويتولون زمامها. ويواصل الاتحاد الأوروبي النظر في بعثة الأمم المتحدة شريكاً رئيسياً في ذلك. تؤدي البعثة دوراً قيماً في كفالة أوسع دعم دولي ممكن لعملية يقودها الأفغان ويتولون زمامها. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم هذه الجهود بكل الوسائل المتاحة له.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

السيدة فان فليربيرغه (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): أولاً وقبل كل شيء، كما فعل الآخرون قبلي، أود أن أتقدم بأحر تعازينا إلى الشعب الأفغاني وحكومته على الهجمات المروّعة ضد المدنيين الأفغان والموظفين الأمنيين. وتؤيد بلجيكا بقوة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لضمان الأمن والاستقرار والازدهار في أفغانستان. وقد قدمت بلجيكا مساهمات منتظمة وكبيرة إلى الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان وسوف تواصل الاستثمار في أمن الشعب الأفغاني، لا سيما من خلال زيادة وجودها في أفغانستان من ٥٠ جندياً إلى حوالي ١٠٠ من الجنود في الشهر المقبل.

وتود بلجيكا أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، ولا سيما من خلال تسليط الضوء على الدور الأساسي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وغيرها من وكالات الأمم المتحدة في دعم الشعب الأفغاني، وتعزيز السلام والمصالحة، ورصد حقوق الإنسان وتعزيزها، وتنسيق المساعدة التي يقدّمها المجتمع الدولي. ونثني أيضاً على حكومة أفغانستان على انضمامها إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولاتها الخمسة في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٧، مظهرة بذلك التزامها بمعالجة المسائل التي تشملها الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها.

وأود أن أشكر الممثل الخاص ياماموتو والسيدة سرابي والسيدة صفي على إحاطاتهم الإعلامية وجهودهم الدؤوبة لتحقيق السلام الدائم في أفغانستان. وأودّ أن أشكرك، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة الفصلية بشأن أفغانستان في هذا اليوم الميمون، اليوم الدولي للمرأة، وبعد أسبوع فقط من انعقاد المؤتمر الثاني الناجح جداً لعملية كابل. الآن هو الوقت الأنسب لمناقشة المرأة والسلام والأمن في أفغانستان.

وللأسف، لا تزال المرأة تعاني من عواقب النزاع. في العام الماضي، زاد عدد الوفيات من الإناث بنسبة ٥ في المائة مقارنة بالعام السابق. وهذا مأساوي بشكل خاص، نظراً لأن المرأة تحمل أيضاً مفتاح المزيد من السلام والأمن. وتبين الدراسات أن زيادة مشاركة المرأة تؤدي إلى زيادة فعالية المساعدة الإنسانية، واتفاقات سلام أكثر استدامة وإلى الانتعاش بعد انتهاء النزاع.

وهناك علاقة مباشرة بين مستوى تعليم المرأة والتنمية المستدامة. إن التشجيع على حقوق المرأة وشمول الجميع ليس مسألة لياقة سياسية أو مناقشة معنوية بل وصفة للنجاح ثبت مفعولها. وهذا هو السبب في أن خطة المرأة والسلام والأمن تستحق كل الدعم الذي يمكننا تقديمه بشكل جماعي.

ونغتنم هذه الفرصة للإشادة بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان. وتُعزى الزيادة المذكورة أعلاه في عدد وفيات الإناث أساساً إلى التفجيرات الانتحارية الإرهابية. وقد تراجع عدد الإصابات التي تعزى إلى القوات الحكومية بنسبة ١٩ في المائة. لقد تعهدت أفغانستان بالتزامات واضحة ووضعت خطة عمل بشأن المرأة والسلام والأمن. وبات المزيد من النساء يشغلن مناصب حكومية هامة. ونرحب أيضاً بالمرسوم الصادر مؤخراً والذي يؤيد القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، ونتطلع إلى تنفيذه.

لا ينكر أحد التحديات الكبيرة والشوط الطويل الذي يتعين قطعه. وستكون هناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة لزيادة مشاركة المرأة الأساسية في التعليم والعمل وصنع القرار. وستكون الانتخابات المقبلة فرصة هامة لزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة. ويتعين على النساء القيام بدورهن بصفة ناخبات وناشطات ومرشحات سياسيات. ونأمل أن يجعل بذل جهود متضافرة من جانب الحكومة واللجنة الانتخابية المستقلة والمجتمع المدني، بدعم من البعثة، من إحراز تقدم حقيقي في هذا المجال أمراً ممكناً.

كما أدت المرأة أيضاً دوراً في النجاح الذي حققه مؤخراً الاجتماع الثاني لعملية كابل، بصفتها عضواً في المجلس الأعلى للسلام أو من خلال الدعم المقدم من المنظمات النسائية لعرض السلام المطروح على الطاولة.

تؤيد بلجيكا تأييداً كاملاً إعلان عملية كابل وتهنئ حكومة أفغانستان لحصولها على دعم وطني ودولي واسع النطاق على عرض سلام ملموس وسخي. والأمر الآن متروك لحركة طالبان للرد. ونشيد أيضاً بحكومة أوزبكستان على تنظيم مؤتمر دولي بشأن السلام والتنمية في أفغانستان في طشقند في نهاية هذا الشهر. إن الدعم الدولي ولا سيما الدعم الإقليمي لعملية السلام والتنمية في أفغانستان أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق تقدم مستدام.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.